الاقتصاد التضامني ودوره في تحقيق التنمية المستدامة

" دراسة حالة الاقتصاد المصري"

إعداد

د/ ماجد ابوالنجا الشرقاوي

أستاذ مساعد الاقتصاد والمالية العامة

المعهد العالي للدراسات النوعية

والحاسب الآلي - رأس البر

الملخص العربي

الكلمات الافتتاحية

الاقتصاد التضامني، التنمية المستدامة، منظمات حكومية، منظمات غير حكومية، الجمعيات الأهلية، التعاونيات، السياسة الاجتماعية، برامج اجتماعية.

يمثل الاقتصاد الاجتماعي او التضامني مساحة كبيرة في بنية اقتصاديات العديد من الدول، وينطلق من خلال عدة مرتكزات أساسية تقوم على المشاركة الديموقراطية للأفراد في تحقيق التنمية، ويرسخ لقيم المساواة وتكافؤ الفرص والتوزيع العادل للثروة، ويعمل من خلال مجموعة من الأدوات التي تختلف فيما بينها من حيث الأشكال والأساليب التنظيمية التي تنتهجها؛ فهو نموذج اقتصادي يسعي لمواجهة الاختلالات الناجمة عن اقتصاد السوق ، فضلا عن قدرته علي العمل كقطاع مستقل الي جانب القطاعين الحكومي والخاص في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية ، ويمثل الاقتصاد التضامني قطاعا حيويا في بنية الاقتصاد المصري، ، ويعمل من خلال عدة منظمات غير حكومية أهمها التعاونيات والجمعيات الأهلية، ومنظمات اخري حكومية تسعي الي تنفيذ أهداف السياسة الاجتماعية للدولة، منها جهاز تنمية المشروعات، وبرامج الحماية الاجتماعية.

Abstract

The social or solidarity economy represents a large area in the structure of the economies of many countries. It is founded on several basic principles based on the democratic participation of individuals in achieving development. Also, it establishes the values of equality, equal opportunities and fair distribution of wealth. In addition, it works through a set of tools that differ among themselves in terms of organizational forms and methods adopted by them. It is an economic model that seeks to address the imbalances resulting from the market economy, as well as its ability to function as an independent sector alongside the public and private sectors in achieving the comprehensive development in its economic and social dimensions. Social solidarity is a vital sector in the structure of the Egyptian economy. It works through several non-governmental organizations, the most important of which are cooperatives, NGOs, and other governmental organizations that seek to implement the objectives of the country's social policy such as enterprise development authority and social protection programs.

Kay words: **Solidarity Economy, Sustainable Development, Government Organizations, Non-Governmental Organizations, NGOs, Cooperatives, Social Policy, Social Programs.**

المقدمة

ان تسارع الأزمات الاقتصادية وتضخم العجز المالي الرسمي، وفتح الأسواق وتأثير العولمة، كلها عوامل أدت الي تفاقم أوضاع الفقراء في عالم اليوم، وحدوث تفاوت واضح بين فئات اجتماعية استفادت كثيرا من التنمية وبين فئات أخرى تعاني من فقر مدقع ولم تستفد منها، مما عمق من معاناة الأغلبية من سكان العالم، ويعزي ذلك الي عجز الدولة في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها، واخفاق اليات السوق الذاتية في معالجة ما يتعرض له من أزمات بين حين واخر[1] ، ولم تنجح المعالجات التي أنتهجت من قبل المؤسسات الاقتصادية الدولية في معالجة اختلالات السوق ، فالدول التي التزمت بهذه النوعية من السياسات لم تتمكن من اختراق جدران التخلف والتبعية المحيطة بها ، ولم تحقق الانطلاق نحو التنمية السريعة والمطردة، بل أنها أصبحت عاجزة حتي الأن عن تحقيق أهداف الألفية التنموية المتواضعة.

في هذا السياق الذي يشهد تغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية، بدأت تظهر مجموعة من الأيديولوجيات أبرزها ما سمي بالاقتصاد " الاجتماعي او التضامني " وهو نمط اقتصادي ينطلق من خلال عدة مرتكزات أساسية تقوم على المشاركة الديموقراطية للأفراد في تحقيق التنمية، ويرسخ لقيم المساواة وتكافؤ الفرص والتوزيع العادل للثروة، ويعمل من خلال مجموعة من الأدوات تختلف فيما بينها من

---

(١) ومما يؤكد فشل فكرة "أليات السوق أو السوق ذو التنظيم الذاتي"، عدم قبول لجنة النمو والتنمية التابعة للبنك الدولي، "الفلسفة الفكرية التي ترى أن العديد من الأسواق يمكن أن تترك للأدوات الخاصة بها، لأن المصلحة الذاتية للمشاركين من شأنها أن تحد من المخاطر المحتملة " واعلان ذلك صراحة ابان الأزمة العالمية الأخيرة.

انظر: البنك الدولي لجنة النمو والتنمية، النمو في البلدان النامية في فترة ما بعد الأزمة، التقرير الخاص حول تداعيات الأزمة العالمية عام ٢٠٠٨-٢٠١٠، ص٢.

حيث الأشكال والأساليب التنظيمية التي تنتهجها؛ غير أن هدفها هو الانسان بوصفه محور وهدف للتنمية الشاملة.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الاقتصاد الاجتماعي او التضامني في كونه قطاع يمثل مساحة كبيرة في بنية اقتصاديات العديد من الدول، واهمية دوره في علاج وتصحيح الاختلالات المترتبة عن الممارسات الخاطئة للقطاعين الخاص والحكومي ، فضلا عن دوره في مراجعة القيم الاقتصادية للنظام الاقتصادي القائم، من خلال وضع الإنسان كأولوية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية، ويؤسس لقيم العدالة والمساواة، وهو ما أكدت عليه منظمة العمل الدولية عندما اعتبرت الاقتصاد التضامني وسيلة فعالة لمواجهة الاختلالات الناجمة عن اقتصاد السوق ومساعدة الدولة في مواجهة الفقر والبطالة من خلال توفير فرص العمل اللائق وتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية [1].

وزادت أهمية الاقتصاد التضامني في العديد من الدول لاسيما النامية منها مع نمو درجة عدم الرضاء ما بين الفقراء ، خاصة عدم الرضاء بطبيعة الفرص والدخول ونوعية الخدمات المقدمة لهم من قبل الدولة، وهو ما أثار موجات من الثورات في عدد من هذه الدول، ولعل جمهورية مصر العربية واحدة من الدول التي اندلعت فيها ثورة ٢٥ يناير للمطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية، من هنا جاء الاهتمام بهذا القطاع الذي يلعب دورًا توازنيًا في حياة الشعوب، لاسيما في أوقات الأزمات التي يصعب على

(1) *Centre International de formation de l'Organisation international du Travail، «Economies social et solitaire: noter chemin commun vers le travail decent»، Deuxième edition de l'Académie sur l'Economie Sociale et Solidaire, 24-28 Octobre 2011, Montréal, Canada, p.6.*

الحكومات التعامل معها ومعالجتها، لذلك فإن فهم طبيعة ومرتكزات وأهداف الاقتصاد التضامني ، والأليات التي يعمل من خلالها والتحديات التي تواجهها ، قد تكون نقطة البداية لتحسين أدائه وتوسيع نطاقه.

إشكالية الدراسة

في ظل الإخفاقات الاقتصادية في العديد من الدول النامية وفشل السياسات الاقتصادية التي تمليها المؤسسات الاقتصادية الدولية، واخفاق كلا من اليات السوق ودور الدولة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي ، تبرز إشكالية الدراسة والتي تتمثل في " طرح الاقتصاد التضامني كنمط اقتصادي يقوم علي جماعية النشاط الاقتصادي من خلال المشاركة الديموقراطية للأفراد ، ويرسخ لقيمة العدالة في توزيع عوائد الإنتاج " ، ليصبح الأفراد هم محور وهدف النشاط الاقتصادي ؛ غير أن إشكالية الدراسة علي هذا النحو تثير تساؤلا رئيسيا يتعلق بالسياق الذي يتم من خلاله طرح دور الاقتصاد التضامني وهو" هل يطرح الاقتصاد التضامني كمجرد أداة لإصلاح وترميم عيوب النظام الرأسمالي خاصة في أوقات الأزمات الحادة وعجز الدولة ، أم يطرح كمحور رئيسي في استراتيجية التنمية المستدامة، بوصفه قطاعا مستقلا يعمل جنبا الي جنب مع القطاعين الحكومي والخاص في تنفيذ الخطط التنموية للدولة ؟ وكيف يمكن لآليات الاقتصاد التضامني تحقيق ذلك؟ والاجابة على هذا التساؤل الرئيسي الذي تطرحه إشكالية الدراسة يقودنا الي ثلاثة تساؤلات فرعية وهي:

- ما هية الاقتصاد التضامني وجذوره التاريخية، وأهم مكوناته؟
- كيف يمكن لأليات الاقتصاد التضامني تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية؟

- ما هو واقع الاقتصاد التضامني في جمهورية مصر العربية، وأهميته كمدخل للتنمية المستدامة؟

أهداف الدراسة

يمكن للباحث صياغة اهداف الدراسة فيما يلي:

التأصيل النظري للاقتصاد التضامني من خلال إبراز جذوره التاريخية، ومفهومه، وخصائصه وأهدافه، ومرتكزاته الأساسية، والأليات التي يعمل من خلالها، ومكانته في الاقتصاد العالمي.

الي أي مدي يؤدي هذا النمط في النشاط الاقتصادي (إنتاجا وتوزيعا) الي تحقيق التنمية بمفهومها (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي)

واقع الاقتصاد التضامني في جمهورية مصر العربية، ومدي قدرة مكوناته في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد المصري.

فرضيات الدراسة

للإجابة على التساؤلات التي تطرحها مشكلة الدراسة، وتحقيقا للأهداف المرجوة منها يمكننا وضع الفرضيات التالية: -

الفرضية الأولي: ان الاقتصاد الاجتماعي او التضامني كنمط أداء في النشاط الاقتصادي له اصول تاريخية ومرتكزات أساسية ينطلق منها، واليات يسعي من خلالها لتحقيق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية.

وتفيد مناقشة هذه الفرضية والتحقق منها، في تحقيق الهدف الأول من الدراسة

الفرضية الثانية: أن الاقتصاد التضامني يمكن ان يشكل الدعامة الثالثة التي ينبغي أن يقوم عليها الاقتصاد المتوازن، لتحقيق التنمية المستدامة ببعديها الاقتصادي والاجتماعي.

وتفيد مناقشة هذه الفرضية والتحقق منها في تحقيق الهدف الثاني من الدراسة

الفرضية الثالثة: أن منظمات الاقتصاد التضامني تمثل قطاعا حيويا في بنية الاقتصاد المصري، مع بعض القصور لعوامل ذاتية، وهو ما يتطلب طرحه كمحور رئيسي في استراتيجية التنمية، وتفيد مناقشة هذه الفرضية والتحقق منها في تحقيق الهدف الثالث من الدراسة.

منهجية الدراسة:

ترتكز الدراسة على استخدام منهج البحث العلمي بطريقتي الاستدلال الاستقرائية والاستنباطية وذلك ابتداءا بعملية الاستقراء التي تتم من خلال الاطلاع على الأدبيات الاقتصادية التي اهتمت بالتحليل الاقتصادي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني ،لإبراز نشأته التاريخية ومفهومه وخصائصه وفلسفته التي ينطلق منها لتحقيق الأهداف المرجوة منه، أما الاستنباط فهو استخلاص الأفكار التي سبق بلورتها في شأن الموضوع محل الدراسة ، بغية الوقوف علي حقيقة انتشار الاقتصاد التضامني ، وأهم أدواته ومكوناته في العديد من اقتصاديات الدول لتحقيق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية ، ونتيجة انتشاره في بنية الاقتصاد المصري ، من خلال تحليل التقارير والإحصاءات التي تناولت حجم انتشار منظمات الاقتصاد التضامني في مصر ، ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك بما يمكن الباحث من الوصول الي تحقيق أهداف الدراسة ، واستخلاص جملة من النتائج والتوصيات.

خطة الدراسة

في ضوء أهمية الدراسة، وسعيا من الباحث للإجابة على التساؤلات التي تطرحها اشكاليتها، وبغية تحقيق أهدافها، والتحقق من فرضياتها، اعتمدنا في معالجة موضوعات الدراسة تقسيما ثلاثيا، على أن يكون في ثلاث مباحث وفقا لما يلي:

المبحث الأول: الإطار النظري للاقتصاد التضامني

المبحث الثاني: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد التضامني

المبحث الثالث: واقع الاقتصاد التضامني في مصر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة

المبحث الأول

الإطار النظري للاقتصاد التضامني

تسعي الدراسة في هذا المبحث الي اظهار السياق العلمي لنشأة الاقتصاد الاجتماعي او التضامني، وتحديد أبرز مفاهيمه المرجعية وسياقاته المتعددة، ورغم ان الدراسة تستخدم مصطلح "الاقتصاد التضامني" كمصطلح رئيسي، الا ان هذا المصطلح ليس هو الوحيد المستعمل للإحاطة بالواقع الذي نريد تناوله، فالاقتصاد الاجتماعي، والاقتصاد التضامني، والاقتصاد الشعبي، والمنظمات غير الربحية، والقطاع الثالث، كلها مصطلحات ذات مضامين مشتركة، وهي تمثل بعض الأصول الجغرافية وسياقات نظرية مختلفة لمفاهيم متقاربة، ولتسليط الضوء على هذا النوع من الاقتصاد، سوف نستعرض بعضا من هذه المفاهيم المشتركة، والمرتكزات الأساسية التي يقوم عليها هذا النمط الاقتصادي، وأهدافه وخصائصه ، ثم تعرض الدراسة لواقع هذا النمط الاقتصادي عالميا وتكويناته المختلفة ، ومنه قد قسمنا هذا المبحث الي مطلبين ، وذلك علي النحو التالي :

المطلب اول: ماهية الاقتصاد التضامني (النشأة، المفهوم، الخصائص، الأهداف)

المطلب الثاني: الاقتصاد التضامني عالميا وأهم مكوناته

المطلب الأول

ماهية الاقتصاد التضامني (النشأة – المفهوم – الخصائص – الأهداف)

أولا: نشأة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (خلفية تاريخية)

بدأ التنظير للاقتصاد الاجتماعي قبل الثورة الاجتماعية ١٨٤٨ منذ نشر الاقتصادي الليبرالي Charles Dunoyer في عام ١٨٣٠، بحثه في الاقتصاد الاجتماعي والذي عرض فيه لأسباب سلطة تأثير الإنسان التي تأتي من استعمال قواه بحرية، وفضل استخدام مصطلح الاقتصاد الاجتماعي بدلا من الاقتصاد السياسي متبعا في ذلك نصائح معلمه Jean- Baptiste Say ، وبدأ المصطلح يتناول أبعادا جديدة علي يد مؤسسي الاقتصاد النيوكلاسيكي وهما " فالراس، وساي "١٨٦٥ عندما وضعا سويا اطارا للاقتصاد الاجتماعي من خلال عدة نظريات تتعلق بإنتاج الثروة الاجتماعية وقواعد تقسيمها وتغير قيمة النقود [١]

ويكتمل السياق العلمي لنشأة الاقتصاد الاجتماعي بظهور عدة مدارس وهي " المدرسة المسيحية السويسرية للاقتصاد الاجتماعي، والمدرسة الليبرالية، ومدرسة الدولة الجماعية – الاشتراكية، ثم مدرسة التعاون او التضامن " التي دعت لانتهاج نظام اجتماعي جديد ينسجم مع العدالة ويولي أهمية أكثر للإنسان في النشاط الاقتصادي، وأوجدت مناخا ملائما لتطوير منظومة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مما ساعد على انتشار التعاونيات الاستهلاكية والروابط العمالية.

---

(1) *François Espagne ; Economie Sociale et Solidaire : histoire et valeurs ; Forum régional de l'emploi dans l'économie social et solidaire en Rhône-Alpes Lyon, 11 janvier 2008 p.2.*

وأشار كارل بولانيى في مؤلفه " التحول الكبير" إلى تعرض المجتمع للخطر من الأطراف المتنازعة المتمثلة في طبقات التجار من جهة، ورجال الصناعة (أصحاب رأس المال) من جهة أخرى، اللذين فرضوا سيطرتهم علي الدولة والتجارة والصناعة على التوالي، وسيطرتهم على وظيفتين حيويتين من وظائف المجتمع – السياسية والاقتصادية -واستخدامهما كأسلحة في صـــراع المصالح الطبقية، وكان من نتيجة ذلك ان اندلعت الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر [1] ، ومنذ ذلك الحين اقترن ظهور الاقتصاد التضامني وتناميه بولادة الثورة الصناعية والتحولات التي أحدثتها على مستوى التركيبة الاجتماعية، حيث انتقلنا من نظام إنتاج زراعي إقطاعي إلى نظام إنتاج صناعي رأسمالي خلق طبقة اجتماعية جديدة هي الطبقة العاملة التي كان عليها أن تواجه أوضاعا سمتها الأساسية الفقر، بالوعي الذي دفع بها الي تنظيم نفسها نقابيا وسياسيا لتتحول الي طبقة تعمل لذاتها.

ومنذ الكساد الكبير في ١٩٢٩ ساهمت أزمات الرأسمالية العالمية في تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمناخية في مجتمعاتنا بشكل مأساوي، وذلك من خلال ارتفاع حاد في معدلات البطالة وزعزعة الوحدات الاقتصادية الصغرى والمتوسطة، والتوسع الخطير للاقتصاد الموازي، وتزايد الفقر والإقصاء لدى الفئات الكادحة، وتدهور الظروف المعيشية للطبقة الوسطى التي باتت رقعتها الاجتماعية تتقلص يوما بعد يوم، ويرجع الفضل لهذه الأزمات أنها كشفت عن نمط جديد للنشاط الاقتصادي يسمى بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

---

(١) كارل بولايني، " التحول الكبير " الأصول الاقتصادية والسياسية لزمننا المعاصر "، ترجمة. محمد فاضل الطباخ، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولي، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٥.

ويبرز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني خلال السنوات الأخيرة، كمحور رئيسي من محاور استراتيجية تنموية شاملة لمواجهة الفقر والبطالة والإقصاء الاجتماعي، والتوزيع العادل للثروة ، وتحقيق الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات المتوسطة والفقيرة والأشد فقرا، وذلك من خلال سياسات اقتصادية تستحضر البعدين الكيفي والكمي والاقتصادي والاجتماعي في عمليتي الإنتاج والتوزيع، تقوم بها تنظيمات اقتصادية تعتمد علي قوة المجتمع الذاتية، ويكون الانسان هو محور وهدف النشاط الاقتصادي وليس التراكم الرأسمالي ، وهو ما حدا بنا الي اختيار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كمرتكز للتنمية المستدامة موضوعا للبحث والدراسة.

ثانيا: مفهوم الاقتصاد التضامني

لم يكن لمصطلح الاقتصاد الاجتماعي مفهوم مستقل قبل عام ١٨٣٠، ولم تكن له دلالات تختلف كثيرا عن مصطلح "الاقتصاد السياسي" الذي يعني دراسة الظواهر الاقتصادية في المجتمع، الا انه بعد قيام رواد الاقتصاد الاجتماعي بنشر بحوثهم منذ ١٨٣٠وحتي نهاية القرن التاسع عشر، ومع تطور أوضاع الطبقة العاملة كميا وتنظيميا بدأ مفهوم الاقتصاد الاجتماعي او التضامني يتناول أبعادا جديدة ذات دلالات معنوية مستقلة تشير الي قدرة تأثير الأفراد في المجتمع وأنشطته الاقتصادية من خلال ما يقومون به من مبادرات تستهدف التوزيع العادل للثروة ، لذلك نجد أن مفهوم الاقتصاد الاجتماعي او التضامني يتسم بالغموض بعض الشيء ،لأنه يجمع في سياق واحد بين مفهومين واسعين هما الاقتصاد والاجتماع ،الأمر الذي يفسر تنوع المفاهيم التي قدمت حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

وقد تعددت وتنوعت هذه المفاهيم بحسب اختلاف الوجهة التي يتم التركيز عليها ، فهناك اتجاهًا في الأدبيات الاقتصادية يعرفه بالتركيز علي توليفاته وقوانينه

التنظيمية واليته التبادلية والتضامنية ، من ذلك الاتجاه الفرنسي الذي يري انه" مجموع الأنشطة التجارية والحرفية والإنتاجية والخدمية التي يزاولها أشخاص في إطار جمعيات أو تعاونيات، يتم ادارتها بنظام تشاركي بين أعضائها الذين لهم حرية الانخراط فيها من عدمه " [١] ، في حين يُعرّفه اتجاه آخر بالتركيز علي أهدافه وخصوصيته غير الربحية وتمايز تطبيقاته حسبما تقدمه او تطمح اليه من أنشطة سوقية وغير سوقية ، وهو الاتجاه الانجلوساكسوني الذي يري انه " بناء سياسي يتضمن (التعاونيات) وغيرها من المبادرات الاجتماعية، مثل المؤسسات الاجتماعية التي تتبع مبادئ التضامن الاجتماعي للسعي نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والبيئية وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال العلاقات التعاونية والتضامنية " [٢] .

واستخدمت الأمم المتحدة مصطلح الاقتصاد الاجتماعي للإشارة إلى المؤسسات غير الحكومية التي لها غرض اجتماعي أو جماعي، ويندرج تحت هذا المفهوم عادة ثلاثة أو أربعة مجموعات من المؤسسات هي الصناديق المالية المشتركة، والتعاونيات، والجمعيات والمؤسسات، وهو مفهوم واسع يدمج المؤسسات المالية التي تقوم بتوزيع الأرباح -وكثير من هذه المؤسسات تجارية كبيرة [٣]، ويعرف كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (*UNIDO*) الاقتصاد

(1)*Moulaert, F & ،Ailenei, O. (2005). Social economy, third sector and solidarity relations: A conceptual synthesis from history to present .Urban studies.pp, 2037- 2053.*

(2) Utting، P. (2016). Mainstreaming Social and Solidarity Economy: Opportunities and Risks for Policy Change. UNTFSSE, Background Paper. Available from -http://unsse.org/wp-content/uploads/2014/08/2016-11-14_091602.gif

(٣) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، الشعبة الإحصائية، دراسة في الأساليب، السلسلة واو، العدد ٩١، دليل المؤسسات غير الربحية في نظام الحسابات القومية، نيويورك ٢٠٠٥، ص ١١.

التضامني بأنه " مجموع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تنظم في شكل بنيات مهيكلة أو تجمعات لأشخاص ذاتيين أو معنويين، بهدف تحقيق المصلحة المجتمعية، وهي أنشطة مستقلة تخضع لتدبير مستقل وديمقراطي وتشاركي، يكون الانخراط فيه حرًّا"، كما ينتمي إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني جميع المؤسسات التي ترتكز أهدافها الأساسية بالدرجة الأولى على ما هو اجتماعي، من خلال تقديمها نماذج مستدامة ومدمجة من الناحية الاقتصادية، وإنتاجها سلعًا وخدمات تركز على العنصر البشري ومحاربة الإقصاء . (١)

ويعرف الملتقى الدولي الثاني لنشر التضامن بكيبك في كندا أكتوبر ٢٠٠١ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أنه " مجموع المبادرات الاقتصادية ذات الهدف الاجتماعي التي تساهم في إنشاء طريقة عيش وتفكير اقتصادي جديدين، عبر عشرات الآلاف من المشاريع في بلدان الشمال والجنوب، والتضامن في الاقتصاد يعتمد مشروعا اقتصاديا، وفي نفس الوقت هو سياسي واجتماعي، تنتج عنه وضعية جديدة لممارسة السياسة وإقامة علاقات إنسانية على قاعدة من التوافق والتصرف كمواطن فعلي"

وتستخدم منظمة العمل الدولية ***ILO*** ما أسمته التعريف العلمي الذي تم الاتفاق عليه في المؤتمر الثلاثي المُنعقد في جوهانسبرغ في أكتوبر ٢٠٠٩ الذي يعرف الاقتصاد الاجتماعي حسب مكوناته التي تشمل المنشآت والمنظمات التي تقوم بإنتاج السلع والخدمات والمعارف والسعي إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التضامن. (٢)

---

(1) *UNIDO - The Role of the Social and Solidarity Economy - in Reducing Social Exclusion .BUDAPEST CONFERENCE 1–2 JUNE 2017 REPOR*

(٢) المؤتمر الإقليمي الثلاثي لمنظمة العمل الدولية بشأن الاقتصاد الاجتماعي، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ١٩-٢١ أكتوبر ٢٠٠٩.

ولعلنا نلاحظ على التعريفات المقدمة للاقتصاد الاجتماعي او التضامني ما يلي:

أن مصطلح الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بهذا المعني يتضمن شقين الأول الاقتصادي بما يعني أن هذا القطاع يقوم بإنتاج السلع والخدمات ويزيد من ثروة المجتمع، أما الشق الخاص بالجانب الاجتماعي يعني أن الربحية تكون اجتماعية أو جماعية وليست فردية، فكل الأفراد المشاركين في هذه المشروعات يتمتعون بالعائد والربحية، وهو ما يقضي على عملية التناقض السائدة في النظام الاقتصادي الرأسمالي والتي تتمثل في جماعية الإنتاج وفردية الاختصاص بالعائد.

أن المصطلحات المستخدمة للتعبير عن مفهوم الاقتصاد التضامني تختلف وتتعدد هي الأخرى بحسب المكان او الجغرافيا، فيعرف بالاقتصاد الاجتماعي في الاتحاد الأوربي ودول حوض البحر المتوسط، ويطلق عليه المنظمات غير الربحية في الولايات المتحدة الأمريكية، والقطاع التعاوني في إنجلترا، كما يعرف بالاقتصاد التضامني أو الاقتصاد الشعبي، واقتصاد التنمية الجماعية في أمريكا اللاتينية، وقد تشترك مناطق جغرافية مختلفة في استخدام ذات المصطلح، كما هو الحال في فرنسا وكندا وبعض دول أمريكا اللاتينية، التي تتفق في استخدام مصطلح الاقتصاد التضامني.

أن هذه التعريفات مجرد سياقات نظرية مختلفة لمفاهيم متقاربة تتفق جميعها في نمط العمل والأليات والأهداف.

لذلك يمكننا القول بأن الاقتصاد الاجتماعي او التضامني يشير الي الأنشطة (الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية) التي تقوم بها مؤسسات تضامنية او تشاركية لا تهدف الي تحقيق الربح بقدر ما تهدف الي تحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية للأفراد داخل المجتمع وتقليص الفوارق بينهم عبر الجمع بين جماعية عملية الإنتاج وجماعية توزيع عوائد الناتج ، وتجدر بنا الإشارة الي انه توحيدا للمفهوم فان الدراسة

سوف تستخدم مصطلح الاقتصاد التضامني ليكون هذا المصطلح هو الجامع للمعاني السابقة، وعليه يمكن في ضوء ما سبق تحديد المرتكزات التي يقوم عليها الاقتصاد التضامني وخصائصه وأهدافه.

ثانيا: مرتكزات الاقتصاد التضامني

يقوم الاقتصاد التضامني على مجموعة من المرتكزات الأساسية أهمها ما يلي:

- الديموقراطية: تعتبر الديموقراطية المرتكز الأساسي في نمط الاقتصاد التضامني، لأنها توفر القدر الكافي من العدالة والحرية، وهما أمران لازمان للمشاركة والتضامن في القرارات التي تخص برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تضعها منظمات ومؤسسات الاقتصاد التضامني.
- اللامركزية الإدارية: إن الهدف الأساس من اللامركزية الإدارية هو أن تدير الأقاليم والمحليات شؤونها بواسطة ممثليها الذين يتم انتخابهم، وتصبح اللامركزية نظاماً يشجع ويرغِب المواطنين في المشاركة الفاعلة في تنفيذ جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لتوفير احتياجات وأولويات كل إقليم، وعليه فإن تحقيق أهداف الاقتصاد التضامني تتوقف على وجود إدارة لامركزية.
- درجة الوعي: إن دعم الأفراد لنمط الاقتصاد التضامني مرهون بدرجة وعيهم بمشاكل المجتمع واحتياجاته من جانب، ووعيهم بأهمية التضامن والمشاركة في اتخاذ القرارات من جانب أخر، وهو ما يستوجب رفع مستوى وعي المواطنين أفراداً وجماعات، وذلك بتوفير وسائل التوعية والتدريب والتعليم، والتركيز على التعريف بحقوقهم وواجباتهم ومسئولياتهم تجاه مجتمعاتهم، وأن عبء التنمية لا تتحمله الدولة بمفردها، وانما هو مسؤولية جميع الأفراد والمنظمات داخل المجتمع.

- **الدافعية والرغبة للمشاركة:** تتطلب المشاركة الحقيقية والتضامن رغبة الأفراد المبنية على الوعي الكامل بمشاكل المجتمع وتوجهاته وثقافته – فالرغبة دونما معرفة بحاجات المجتمع قد لا تقود إلى نهضته، وهي العنصر المولد للدافعية لأي نشاط، لذلك فإن منح الفرص للراغبين في التضامن والمشاركة وتأمين حقهم في المساهمة في التنمية، أمر في غاية الحيوية، كما يجب ان يراعي في المشاركة التضامنية تحديد التخصصات اللازمة لتنفيذ البرامج المجتمعية.
- **وضوح مفهوم وأهداف التضامن:** إن الغاية من الاقتصاد التضامني هي تحقيق التنمية الشاملة بما يؤمن احتياجات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتحقيق هذه الأهداف يتم على أساس رؤية واضحة لمفهوم التضامن بالنسبة للأفراد المشاركين في مؤسسات ومنظمات الاقتصاد التضامني.

ثالثا: خصائص الاقتصاد التضامني

يتميز الاقتصاد التضامني وتنظيماته المتعددة وفق المفهوم السابق وبما يقوم عليه من مرتكزات بعدة خصائص ذاتية، تختلف في مقاصدها عن غيره من النماذج الاقتصادية الأخرى، يمكن تحديد أهمها فيما يلي:

- **الإدارة الديمقراطية:** من القيم الأساسية للاقتصاد الاجتماعي التضامني مشاركة المعنيين بهذا الاقتصاد من عاملين ومستفيدين في صنع القرار، فالقرارات الاستراتيجية يتم اتخاذها بشكل جماعي عن طريق الأعضاء المؤسسين او المنضمين للمؤسسات والتنظيمات التضامنية على اختلاف مستويات مشاركتهم التضامنية (مشاركة جزئية – مشاركة كاملة).
- ـ **الشمولية الاقتصادية:** يعد الاقتصاد التضامني من الاقتصادات الشاملة التي تعود بالفائدة على الجميع، خاصة المجموعات الأكثر حرماناً وتهميشاً وفقراً، وهو

ما يصعب تحقيقه في إطار الخطط الاقتصادية العادية والنيوليبرالية، أو برامج المساعدة والتنمية التقليدية. (١)

- **لا يسعي لتحقيق الربح الفردي:** لأن مؤسسات ومنظمات الاقتصاد التضامني لم تنشأ أصلا من اجل تحقيق الربح سواء بشكل مباشر او غير مباشر؛ غير ان هذه الخاصية لا تنفى قانونية الربح في النموذج الاقتصادي التضامني طالما تحققت فوائض معتبرة في الإيرادات، لأن هذا الفائض يتم إعادة توجيهه نحو أنشطة غير ربحية.

- **المنفعة الجماعية للمشروع:** يتميز الاقتصاد الاجتماعي التضامني باعتماد الأدوات الاقتصادية لتحقيق غايات اجتماعية أهمها الرفاه والنمو للجميع بدلا من التركيز على مكاسب فردية، وهذه السمة نابعة من طبيعة هيكل الاقتصاد التضامني التي توجب أن تكون المنفعة جماعية.

- **تنوع موارد الاقتصاد التضامني:** ويقصد بها تنوع موارده من حيث المصدر فقد تكون موارد (خاصة – عامة-مختلطة) وغالبية هذه الموارد تكون تطوعية، هذا بالإضافة الي الموارد السوقية التي يتم تحقيقها من فائض الإيرادات.

- **الهوية الأخلاقية للاقتصاد التضامني:** ان الاقتصاد التضامني ينطوي على مجموعة من القيم الأخلاقية أهمها المساواة وتكافؤ الفرص والتوزيع العادل للثروة والدخل والسعي نحو الفئات الأكثر عوزا، وفي الأوقات الأكثر شدة، وتقع

(1) *Sabeti, H. (2017). The fourth sector is a chance to build a new economic model for the benefit of all. World Economic Forum, 8 September. (Article as part of Sustainable Impact Summit) Available from https://www.weforum.org/agenda /2017/09/fourth-sector-chance-to-build-new-economic-model/*

هذه القيم في جميعها في صلب مفهوم العدالة الاجتماعية، بالإضافة الي انه يسعي الي التوزيع العادل للموارد والثروة بين الأجيال بما يحقق التنمية المستدامة. (١)

رابعا: أهداف الاقتصاد التضامني

إن الغرض من هذا النمط الاقتصادي هو تلبية احتياجات المجتمع وليس تحقيق الحد الأقصى من الأرباح، حيث يضع الإنسان في محور عملية التنمية بسيطرته على وسائل الإنتاج تقريرا وتشغيلا، كما أن الاقتصاد التضامني يمثل وسيلة فعالة لسد الفجوة بين الاقتصادات غير المنظمة والاقتصادات المنظمة، وبالتالي خفض مواطن العجز في العمل اللائق، وتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية، وفي هذا السياق، يمكن تقسيم اهداف الاقتصاد التضامني الي اهداف اقتصادية وأخري اجتماعية.

* الأهداف الاقتصادية

في قمة التنمية الاجتماعية التي عقدت في "كوبنهاجن" ٢٠١٦ أقرت غالبية الدول المشاركة أنه لا سبيل إلى تحقيق تنمية مستدامة إلا من خلال الإقرار أن البعد الاجتماعي يعد السبيل الأمثل لتحقيق التنمية الاقتصادية، ومن ثم فإن تنمية الأداء المجتمعي تعد أحد أهم ركائز التنمية الشاملة ،كما تؤكد منظمة العمل الدولية على إمكانية استخدام "الاقتصاد التضامني" كوسيلة فعالة لسد الفجوة بين الاقتصاديات غير المنظمة والاقتصاديات المنظمة، وبالتالي خفض مواطن العجز في العمل اللائق وتحسين لإنتاجية والقدرة التنافسية وزيادة الدخول، وتحقيق وفورات في الحجم ، ويتزايد الدور الاقتصادي للقطاع التضامني، حيث يقوم هذا القطاع بشكل رئيسي بتقديم

(١) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ESCWA، سلسلة السياسات العامة، الاقتصاد التضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية، العدد٤ ، ٢٠١٤، ص ١.

الخدمات الأساسية للأفراد في المجالات والمناطق المختلفة التي لا تصل إليها يد الدولة أو يحجم عنها القطاع الخاص، ولعل أهم هذه المجالات هي:

توفير الخدمات الأساسية: من ذلك توصيل مرافق البنية التحتية من مياه وكهرباء وغاز وصرف صحي، وإنشاء شبكات الرعاية الصحية وتقديم المنح التعليمية، ودعم الفئات الأكثر احتياجا، بما يقلل من الإنفاق الحكومي.

تحقيق العدالة الاجتماعية: تساهم منظمات الاقتصاد التضامني بشكل جزئي في عملية إعادة توزيع الثروات والدخول بين الطبقات الاجتماعية المتفاوتة، بما يقلل من نسبة انتشار الفقر ويحد من تدهور الأوضاع المعيشية لقطاع كبير من المجتمع، ومن ثم يقلل من حدة التناقضات الطبقية.

توفير فرص تشغيل: توفر تنظيمات الاقتصاد التضامني فرص تشغيلية متنوعة سواء داخل هيكلها المؤسسي أو من خلال مشروعات البرامج الاقتصادية التي ترعاها، ومن ثم تحد من ارتفاع نسب البطالة بين الفئات الأكثر هشاشة وخاصة الشباب بما يضمن تحسن مستوي الدخل وضمان استمراره، وما يصاحب ذلك من تأثيرات إيجابية تتمثل في زيادة الطلب الفعال الأمر الذي يؤدي في المجمل إلى إنعاش الاقتصاد القومي ومن ثم رفع مستوي الدخل.

لذلك فان الاقتصاد التضامني يعد محركًا أساسيًا لعملية النمو، وشريكًا لا غنى عنه في تنفيذ خطط التطوير الساعية الي رفع مستويات معيشة المواطنين، ويتزايد هذا الدور في أوقات الأزمات التي يصاحبها تدهور في مؤشرات الاقتصاد وقصور في وظائف الدولة وتراجع في أداء القطاع الخاص، بما يساعد على التخفيف من وطأة الأعباء خلال الأزمات الاقتصادية، وسوف تتجلى بوضوح الأهداف الاقتصادية للاقتصاد التضامني عند تناولنا لأبعاده الاقتصادية في المبحث الثاني من الدراسة.

*** الأهداف الاجتماعية**

تسعى مؤسسات الاقتصاد التضامني من خلال أنشطتها إلى كل ما من شأنه تنمية الإنسان اجتماعيا، ويعتبر المجتمع هو الوسط الاجتماعي الذي تنصهر فيه تلك الجهود، وفي هذا الصدد ترتكز جهود تنظيمات الاقتصاد التضامني على تحقيق ما يلي:

- إشاعة مبدأ التضامن: عندما يشيع مبدأ التضامن بين أفراد المجتمع بشكل مقنن ومنظم، فإن ذلك يكسب القضايا التي تحظي بتضامن الأفراد وتضافر جهودهم بقيمة تجعلها مقبولة ومسموعة، وبتزايد قوة التضامن واتساعها يتلاشى الظلم وتتحقق العدالة والمساواة بين افراد المجتمع.
- التأسيس لتماسك اجتماعي قوي: ان التغييرات المتسارعة التي تحدث في المجتمعات كنتيجة لتأثيرات النظام الاقتصادي السائد دوليا، خاصة مع سيطرة العولمة كظاهرة تتمثل في سعي رأس المال المهيمن دوليا الي شرذمة المجتمعات واعتبارها مجرد ارقام في اعمال الشركات دولية النشاط، باتت تهدد العلاقات الاجتماعية وتضعفها، وهو ما يؤهل تنظيمات الاقتصاد التضامني في ظل هذه الأوضاع للقيام بدور كبير في التخفيف من آثار الأنماط الاقتصادية والاجتماعية السائدة.
- الحد من الإقصاء الاجتماعي: يهدف الاقتصاد التضامني إلى إشراك العناصر المهمشة في المجتمع في عملية تمكين ذاتي، تؤدي بهم إلى مزيد من المشاركة الاقتصادية والاجتماعية وإلى تحسين نوعية حياتهم في المجتمع.

المطلب الثاني

الاقتصاد التضامني عالميا وأهم مكوناته

يقوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، على المستوى الدولي، بدور هام سواء على الصعيد الاقتصادي او الاجتماعي، وقد ظهر ذلك جليا بعد الأزمة الاقتصادية العالمية ٢٠٠٨ ، والقدرة التي أظهرها الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على الصمود خلال تلك الأزمة، مما جعل المجتمع الدولي في الأعوام الأخيرة يعطي اهتماما متزايدا بهذا النموذج، ويظهر ذلك جليا في زيادة عدد التنظيمات والحركات الاجتماعية ،وحرص الدول علي إدراج الجوانب الاجتماعية ضمن سياساتها الاقتصادية ، فضلا عن تركيز منظمات المجتمع الدولي علي الاهتمام بزيادة حجم التجارة العادلة ، وسوف تتناول الدراسة في هذا المطلب واقع الاقتصاد التضامني عالميا ،ثم تعرض لأهم مكوناته علي النحو التالي :

أولا: واقع الاقتصاد التضامني عالميا

وفقا لبحوث المعهد الأوربي المتعلقة بمنشآت ومنظمات الاقتصاد التضامني، فإن عدد أعضاء هذه المنظمات، في جميع أنحاء العالم، يعادل ثلاثة أضعاف الأفراد المساهمين في شركات مملوكة لمستثمرين، ويزيد انتشار هذه المنظمات في العديد من الدول أهمها الاتحاد الأوربي ، فهناك ٢ مليون من مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي، تمثل ١٠ % من جميع الشركات في الاتحاد الأوروبي، تضم هذه المؤسسات نحو ١٦٠ مليون شخص هم أعضاء في مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي ،ويوفر فرص عمل لما يربو عن ١٤،٥ مليون شخص، أي حوالي ٦،٥ % من سكان بلدان الاتحاد الأوروبي، وفي بعض البلدان، مثل بلجيكا وفرنسا وهولندا، يساهم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بأكثر من ١٠ % من الناتج القومي ، وفي الاتحاد الروسي والبرازيل

والصين والهند، والولايات المتحدة الأمريكية، تقوم منظمات ومؤسسات الاقتصاد التضامني بدور بارز في العديد من القطاعات، بما في ذلك الزراعية والصناعية ، والخدمات المصرفية والمالية، والتأمين، والتجارية، والمرافق العامة، والصحة والرعاية الاجتماعية، وتكنولوجيا المعلومات، والحرف اليدوية. (١)

ففي القطاع الزراعي تمثل التعاونيات الزراعية حصة سوقية مرتفعة بشكل خاص في أوربا، حيث تستأثر بحصة مقدراها نحو ٦٠ % من تجهيز السلع الزراعية وتسويقها، وحصة تقدر بنحو ٥٠% في التزويد بالمدخلات، وفي الولايات المتحدة الأمريكية، تمثل الأرقام ذات الصلة حصة تبلغ نحو ٢٨ % في تجهيز المنتجات الزراعية وتسويقها، وحصة مقدارها ٢٦ % في توريد المدخلات الزراعية، وفي أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، تعد التعاونيات الزراعية أيضا عنصرا بارزا في القطاع الزراعي، كما جعلت التعاونيات الزراعية الهند واحدة من أكبر منتجي الألبان في العالم.(٢)

وفي القطاع المصرفي تمثل منظمات الاقتصاد التضامني المالية عنصرا هاما في النظام المصرفي العالمي، حيث تصل إلى أفقر الناس ولها تأثير اقتصادي كبير في كافة القطاعات الاقتصادية في جميع أنحاء العالم، وتقدم خدماتها إلى ما يزيد على

---

(١) المعهد الأوربي للبحوث المتعلقة بالمنشآت التعاونية والاجتماعية، تقرير المؤتمر المتعلق بتعزيز فهم التعاونيات من أجل عالم أفضل، الذي نظمه معهد البحوث والتحالف الدولي للتعاونيات، في البندقية، إيطاليا، يومي ١٥ و١٦ مارس ٢٠١٧.

(2) Food and Agriculture Organization of the United Nations، International Fund for Agricultural Development and World Food Program me. Agricultural Cooperatives: paving the way for food security and rural development (2012) Available from http://www.fao.org/docrep/016/ap431e/ap431e.pdf

٨٥٧ مليون شخص، بمن فيهم ٧٨مليون نسمة يعيشون على أقل من دولارين يوميا، وتمثل ٢٣ % من جميع فروع المصارف المنتشرة في العالم خاصة في أوربا وأمريكا الشمالية والدول النامية. (١)

وفي قطاع المرافق العمومية يعمل عدد كبير من منظمات الاقتصاد التضامني، ففي الولايات المتحدة، توجد ١٠٠٠ منظمة تعمل في قطاع الكهرباء تمتلك نحو ٤٢% من خطوط توزيع الكهرباء الوطنية وتقوم بصيانتها، بما يغطي نحو ٧٥% من خطوط توزيع الكهرباء في الولايات المتحدة، وفي الأرجنتين تؤدي المنظمات التضامنية دورا بارزا في قطاع الامدادات المائية، أضف الي ذلك الدور الذي تقوم به منظمات الاقتصاد التضامني على مستوي العالم في قطاعات الصناعة والتشييد والنقل. (٢)

الاهتمام الدولي بالاقتصاد التضامني

أصبح المجتمع الدولي (دول، ومنظمات) يدرك وبشكل متزايد أهمية الإمكانات التي يمتلكها الاقتصاد التضامني، ودوره في تعزيز التنمية والوفاء بأهداف التنمية المستدامة ، وتوحيد أولوياتها ، وهوما يتطلب ضرورة دعم وتعزيز دور هذا النمط الاقتصادي على نطاق عالمي، وحشد القوة التنظيمية للهيئات الدولية لزيادة وعي الدول بأهمية دور الاقتصاد التضامني خاصة فيما يتعلق بتعبئة الموارد المالية

(1) UNRISD. 2015. Social and solidarity finance: Tensions, opportunities and transformative potential.Conceptnote,http://www.unrisd.org/80256B42004CCC77/(httpInfoFiles)/0E7405B8843E9D78C1257E660051E1D5/$file/Concept%20note_SSF%20 workshop.pdf [6 February 2017.

(2) Schneider. N. 2016. "The rise of cooperatively owned internet. Platform cooperativism gets a boost", The Nation, October 31, 2016, https://www.thenation.com/article/the-rise-of-acooperatively-

والبشرية والمعرفة ، وضرورة وضع المنهجيات اللازمة مع الحكومات والقطاع الخاص للقيام بدوره في وضع وتنفيذ خطط التنمية الشاملة والمستدامة ، وهو ما حدا بالاتحاد الأوربي من خلال المفوضية الأوروبية بإنشاء لجنة الخبراء التابعة للمفوضية الاوربية لريادة الأعمال الاجتماعية GECES (European Commission Expert Group on Social Entrepreneurship الي السعي نحو تعزيز ودعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ، باعتباره السبيل الأمثل لتحقيق التنمية المستدامة، والحرص علي إدراجه ضمن جدول اعمال منتديات التنمية الدولية ٢٠٣٠. (١)

كما قامت الأمم المتحدة UN بتوجيه الاهتمام بالاقتصاد الاجتماعي التضامني، وتقييم دور منظمات العمل الاجتماعي، والتركيز على قيام الدول بدعم هذا النمط الاقتصادي، وهو ما يبرر قيام الأمم المتحدة بتأسيس فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني *NTFSSE The United Nations Inter-Agency Task Force on* Social *and Solidarity Economy*،التي تضم أعضاء ومراقبين من المنظمات الحكومية الدولية ومن اتحاد شبكات الاقتصاد الاجتماعي، للقيام بدور هام في تعزيز الاعتراف بالاقتصاد التضامني

(١) وهو ما أكدت عليه المفوضية الأوربية في مؤتمر حول الاقتصاد الاجتماعي والمؤسسات الاجتماعية التي نظمتها الرئاسة السلوفاكية لمجلس الاتحاد الأوروبي، في براتيسلافا في ٣٠ نوفمبر و١ ديسمبر ٢٠١٦. وما صدر عنه من توصيات للمؤسسات الأوروبية ولحكومات الدول الأعضاء لتطوير الاقتصاد الاجتماعي أهمها: تحسين الرؤية والاعتراف به، وتيسير الوصول إلى التمويل، وتكييف الإطار القانوني، وتطوير برامج وشبكات وآليات الدعم الدولي للاقتصاد الاجتماعي.

- GECES Social enterprises and the social economy going forward -A call for action from the Commission Expert Group on Social Entrepreneurship، Wed Jul 12 09:22:04 CEST 2017 , Available from http://www.ripess.eu/the-geces-2016-report/

في دوائر المعرفة والسياسة، وتنظيم المؤتمرات الدولية وتنسيق الجهود الدولية، والحوار مع صناع القرار السياسي، من أجل توسيع وتعزيز دور الاقتصاد التضامني كوسيلة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. (١)

وتقوم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية *UNIDO* بدور بارز في تحسين بيئة الأعمال الدولية المرتبطة بالاقتصاد التضامني ، ودمج أفضل التجارب والممارسات الدولية الخاصة بهذا النمط الاقتصادي، إضافة الي دعم الجهود الدولية لنشر المعرفة والخبرة التي اكتسبتها بين المهتمين بالاقتصاد التضامني في جميع أنحاء العالم، وتؤكد منظمة العمل الدولية *ILO* علي ان عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي العالمي، وقصور النظام الاقتصادي الحالي عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الحالية ، يدفع نحو ضرورة وجود نموذج اقتصادي إنمائي بديل أو تكميلي، و يعتبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كأحد محاور استراتيجية التنمية حلاً قابلاً للتطبيق لإعادة التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. (٢)

الاقتصاد التضامني في الدول العربية

انتشر نمط الاقتصاد التضامني في الدول العربية من خلال ظهور التعاونيات ومنظمات ريادة الأعمال الاجتماعية، فقد دخلت التعاونيات كأحد اهم مكونات الاقتصاد

---

(1) *UNIDO -The Role of the Social and Solidarity Economy -in Reducing Social Exclusion .BUDAPEST CONFERENCE 1–2 JUNE 2017 REPORT.p5.*

(٢) منظمة العمل الدولية ILO مذكرة مفاهيم المنظمة رقم ١ " فرص العمل وسبل العيش في صميم برنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ " متاح على الموقع الالكتروني

https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/-dgreports/-dcomm/documents/statement/wcms_205840.pdf

التضامني الأوسع انتشارا المنطقة العربية في مطلع القرن العشرين، وتشرف عليها الحكومة ،وتقع عادة ضمن المجتمع المحلي أو الأسرة أو القبيلة، وتعد التعاونيات من أهم تنظيمات الاقتصاد التضامني في العالم العربي، اذ توجد نحو ٣٠,٠٠٠منظمة تعاونية، تعمل في كافة القطاعات (الزراعية والصناعية والمالية والخدمات والنقل ... الخ) وتعد التعاونيات الزراعية هي الأكثر انتشارا في العالم العربي حيث تمثل نحو ٥٩% من حجم التعاونيات في العالم العربي. (١)

كما تعد منظمات ريادة الأعمال الاجتماعية واحدة من اهم منظمات الاقتصاد التضامني في الدول العربية، حيث تعني هذه المنظمات بتحقيق أهداف اجتماعية مستدامة، وليس فقط تحقيق الأرباح، وتستفيد منها شريحة كبيرة من المجتمع إن لم يكن المجتمع بأكمله، وقد ساعد علي انتشار منظمات ريادة الأعمال الاجتماعية في العالم العربي تخفيض القطاع الحكومي للنفقات العامة، بما ادي إلى تدهور البنى التحتية، وضعف الخدمات الاجتماعية، وتراجع الوضع البيئي، مما دفع الأفراد لإنشاء منظمات ريادة الأعمال الاجتماعية لتساهم في معالجة مشاكل تهميش واستبعاد شرائح كبيرة في المجتمع تفتقر إلى الوسائل اللازمة لتحقيق أهداف تنشدها، كالعمل وتوليد الدخل والنمو، وقد بلغ عدد منظمات ريادة الأعمال الاجتماعية المعترف بهم دولياً في المنطقة العربية نحو ٧٨منظمة، يتركز ٧٣ منهم في الأردن وفلسطين ولبنان ومصر والمغرب. (٢)

---

(١) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ESCWA، مرجع سابق، ص ٤.

(٢) تقرير مركز ولفنلسون للتنمية الاجتماعية بالتعاون مع كلية الإدارة الحكومية بدبي ومركز صلتك " الريادة المجتمعية في الشرق الوسط نحو تنمية مستدامة لجيل المستقبل، متاح على الموقع الالكتروني

.shababinclusion, Org ، .www

في ضوء ما سبق وفي ظل الانتشار الواسع لتنظيمات الاقتصاد التضامني عالميا وعربيا واهتمام المجتمع الدولي به كنمط اقتصادي يستهدف تحقيق التنمية في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فقد حرصتْ دساتير العديد من الدول على الاعتراف به كنمط اقتصادي له أهميته؛ غير ان معظم الدول لم تقم باعتماد إطار تشريعي واضح لأليات ومكونات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لتوفير الحماية الضرورية لهذا القطاع، وفيما يلي نعرض لأهم أليات ومكونات الاقتصاد التضامني.

ثانيا: مكونات الاقتصاد التضامني

نتيجة للتحولات والتطورات التي شهدتها الاقتصاديات العالمية، ومع تطور مفهوم التنمية من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة، فقد بات واضحا أهمية دور الاقتصاد التضامني للتخفيف من حدة النظم الاقتصادية السائدة التي عجزت عن تحقيق التنمية بمفهومها الشامل، ووقوفها الي جانب الحكومات لتحقيق اهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال مجموعة من الأليات التي يعتمد عليها الاقتصاد التضامني في أداء وظيفته وتحقيق أهدافه.

وتختلف الأليات والأدوات التي يعمل من خلالها الاقتصاد التضامني فيما بينها ، من حيث الأشكال التي تظهر بها، والأساليب التنظيمية التي تنتهجها، فهناك الجهود المنظمة التي تقدم من الأفراد داخل المجتمع (فرادي او جماعات) في شكل مبادرات تطوعية يطلق عليها منظمات المجتمع المدني ، كما تسعي الدولة من خلال سياساتها الاجتماعية التي تستهدف الفقراء ومحدودي الدخل ، للتخفيف من اللا مساواة وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين ،بالإضافة الي جهود المجتمع الدولي في مجال التنمية المستدامة والتي تركز علي الانسان بوصفه محور وهدف التنمية، والحد من

عيوب النظم الاقتصادية السائدة ، وذلك من خلال ما تقدمه من خبرات عالمية ومساعدات دولية ، وإبراز أهمية التجارة العادلة للحد من مساوئ التجارة الدولية .

في هذا السياق ومن خلال الجهود التي تبذلها الوحدات المكونة للاقتصاد التضامني على اختلاف مستوياتها (الأفراد، الدولة، المجتمع الدولي) يمكن تناول أليات الاقتصاد التضامني بالتركيز على جهود منظمات المجتمع المدني التي تعكس جهود الأفراد، والسياسات الاجتماعية للدولة والتي تعكس الجهود التي تبذلها الدولة، بالإضافة الي التجارة العادلة والتي تمثل جهود المجتمع الدولي، وسوف تعرض الدراسة لهذه الجهود بشيء من التفصيل على النحو التالي.

أولا: منظمات المجتمع المدني (جهود الأفراد)

تتعدد تسميات منظمات المجتمع المدني منها المنظمات الأهلية، والمنظمات غير الحكومية، المؤسسات غير الربحية، والمؤسسات التطوعية،... الخ ، وتتنوع الأشكال القانونية التي تتكون منها هذه المؤسسات او المنظمات منها (الجمعيات الأهلية، النقابات المهنية والعمالية ، المؤسسات الخيرية، الجمعيات المدنية، والهيئات التطوعية...الخ)، وأيا كان شكل منظمات المجتمع المدني فهي تتفق في طبيعة نشاطها وأهدافها فنشاطها تطوعي ، وتعمل بشكل مستقل إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر، واهدافها تنتهي بإشباع احتياجات الأفراد داخل المجتمع من خلال دورها الخدمي والخيري وتفعيل المشاركة الواعية والفاعلة في إحداث التنمية المستدامة و تطوير الوعي بكافة أنواعه لدى جميع شرائح المجتمع.

وتعد الجمعيات الأهلية والتعاونيات هي النموذج الأقدم والأبرز والأوسع انتشارا لمنظمات المجتمع المدني في معظم دول العالم، اضافة الي ظهور منظمات ريادة

الأعمال كنموذج حديث لمنظمات المجتمع المدني، ويمكن القاء الضوء على كلا النموذجين بوصفهما اهم الأليات الفردية المكونة للاقتصاد التضامني.

الجمعيات الأهلية والتعاونيات

تعد الجمعيات الأهلية والتعاونيات من أبرز المنظمات والمؤسسات التي تندرج تحت ما يسمي بمنظمات المجتمع المدني أو المنظمات غير الحكومية والتي يطلق عليها البعض القطاع الثالث لكونها منظمات تطوعية خاصة تكونها مجموعات من الأفراد وتقوم بأعمال وأنشطة لا تهدف إلى الربح، حول هذا المعني تعددت المفاهيم حول التعاونيات، والمبادئ التي يقوم عليها العمل التعاوني (١)

فقد عرفت الجمعية العامة للأمم المتحدة والتحالف الدولي التعاونيات بأنها "منظمة أو رابطة تدار ذاتياً بواسطة أشخاص يرتضون الاتحاد طواعية من اجل تلبية احتياجاتهم وطموحاتهم الاقتصادية والاجتماعية المشتركة من خلال مشروع مملوك ملكية مشتركة ويدار بصورة ديمقراطية "(٢)، كما عرفها البعض بأنها " مشاريع

(١) تختلف المسميات للمنظمات التطوعية غير الهادفة للربح حسب المجتمع الذي تعمل فيه فتعرف في الولايات المتحدة الأمريكية بالقطاع غير الهادف للربح، وفي أوروبا تعرف بالمنظمات الاجتماعية، وفي دول العالم الثالث تسمي المجموعات الأهلية أو المنظمات غير الحكومية، بينما في أمريكا اللاتينية ينتشر مفهوم منظمات التنمية غير الحكومية. انظر في تفصيل ذلك:

- *VOOT Hiesos " working with NON- government using Bank Fund "work in hoped No(16), world vision , New York , 1999.p.60*
- *UNITED Nation Development program " NON- government,, Organization in Islamic Republic & Iran : AsItation Analysis " UNDB Iran , 1998, P.8*

(٢) تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة " دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية وتنفيذ السنة الدولية للتعاونيات " الدورة السادسة والثلاثون ١٣ يوليو ٢٠١١ ص ٣.

أعمال يملكها ويديرها ويستثمر فيها الأعضاء الذين تخدمهم هذه التعاونيات "[١]، كما تم تعريفها بأنها " منظمات اقتصادية واجتماعية ديمقراطية طوعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة تنشأ وفق أحكام القانون ". [٢]

ويشير تقرير للأمم المتحدة عام ٢٠١١ أن عدد أعضاء التعاونيات في العالم بلغ نحو المليار شخص موزعة في أكثر من ٩٤ دولة ، منها علي سبيل المثال قارة أسيا تضم نحو٤٣,٥ مليون تعاوني ، وفي ألمانيا نحو ٢٠ مليون تعاوني ، وفي الهند أكثر من ٢٩٣ مليون شخص أعضاء في تعاونيات ، وفي بريطانيا يوجد نحو ١٠ مليون تعاوني ،وفي فنلندا ٦٢% من السكان أعضاء في القطاع التعاوني ، أما في اليابان فان نحو ٣٣% من السكان أعضاء في تعاونيات ، وفي الولايات المتحدة يوجد ٢٥% من المواطنين أعضاء في منظمات تعاونية ، وفي كندا فان ٤٠% من المواطنين أعضاء في منظمات تعاونية. [٣]

وفي الدول العربية بدأ ظهور التعاونيات في الخمسينات من القرن الماضي من خلال إنشاء العديد من التعاونيات في المجالات المختلفة، أهمها المجال الزراعي ثم الاستهلاكي والإنتاجي والإسكاني. الخ، وتشير الدراسات والإحصاءات إلى ضخامة انتشار التعاونيات في الدول العربية والتي بلغت نحو ٤٠ ألف تعاونية موزعة في العديد من الدول العربية. [٤]

---

(1) *Certler , Michelle.Synergy (2006) strategic Advantage CO-operatives' and Sustainable Development, university of SASKATCHEWW AN. -P.9*

(٢) تعريف تقرير التنمية البشرية الصادر عن معهد التخطيط القومي بالقاهرة، سنة ٢٠٠٥، ص ٨٧.

(٣) تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة " دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية وتنفيذ السنة الدولية للتعاونيات "٢٠١١ مرجع سابق، ص ٨

(4) Polat, Hussein. (2010). "Cooperatives in the Arab World: Reaffirming their validity for regional and local development". Background Paper
=

* منظمات ريادة الأعمال

تعد مشروعات ريادة الأعمال الاجتماعية من أهم نماذج منظمات المجتمع المدني التي ظهرت حديثا، وتلعب دوراً هاماً في الاقتصاديات العالمية كونها من ابرز محركات النشاط والنمو الاقتصادي ومن ثم المساهم الأكبر في توفير فرص العمل، ذلك ان من اهم ما يميز المشروعات الريادية قدرتها الاستيعابية للأيدي العاملة ، وتطوير القدرات والإمكانات البشرية مما يجعلها مكانا مناسبا لاستثمار الطاقات البشرية ويساهم مساهمة فاعلة في الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة، وهما ظاهرتان تزدادان عمقاً واتساعاً في ظروف تشهد بطئاً في النمو الاقتصادي، وارتفاعاً في معدل النمو السكاني، كما هو الحال في العديد من بلدان العالم المختلفة. (١)

وتعرف منظمات الأعمال الاجتماعية على انها " كيانات ذات توجه تجاري مستقل مالياً، مكتفي ذاتياً، يمتلكها أفراد لديهم حلول مبتكرة للمشاكل الأكثر إلحاحاً في المجتمع، ولها اهداف اقتصادية واجتماعية ترتبط بالفئات الأقل حظا في المجتمع (٢)، كما تعرف بأنها " مؤسسات اجتماعية تؤدي نشاطًا تجاريًا اجتماعيًا هجينا لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتستخدم هذه المؤسسات مبادئ ريادة الأعمال لإنشاء وتنظيم وإدارة المشروعات. وتسعى الي تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وثقافية، ولا يتناقض

=

discussed in ILO Sub-Regional Workshop. Beirut.23-26 November 2010, p.52.

(١) ماهر المحروق،" سياسات حماية المنشآت الصغيرة والمتوسطة – أثر دعم المبادرات العربية في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة "المؤتمر العربي الرابع لتنمية الموارد البشرية، مركز الملك فيصل للمؤتمرات – الرياض، المملكة العربية ال سعودية٢٠١١، ص .١١.

(٢) ايثار عبد الهادي محمد، سعدون محمد سلمان، دور منظمات ريادة الأعمال في التنمية الاقتصادية، الملتقي الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، ٢٢-٢٣ نوفمبر ٢٠١١، ص ٥.

هدف تحقيق الربح المادي مع الأهداف الاجتماعية الأخرى، حيث يتم استخدام الإيرادات والأرباح الناتجة لزيادة تحسين تقديم القيم الاجتماعية، إضافة الي تحقيق منفعة خاصة بالمستثمرين"[١]

وتركز هذه المنظمات على الابتكار والإبداع كأدوات أساسية في أدائها وسبب لبقائها، إذ ينتج عن الروح الإبداعية حسن استغلال الفرص والموارد، مما يدعم المنافسة وزيادة القدرة على التكامل ويعزز من فرص الأمن الاقتصادي وحماية النسيج الاجتماعي ، لذلك فقد ازدهرت منظمات الأعمال الريادية الاجتماعية في أماكن عديدة من العالم، والتي كانت من أهم الأسباب المسؤولة عن النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة خلال السنوات الأخيرة ، فقد ساهمت هذه المشروعات في خلق عدد كبير من فرص العمل في الاقتصاد الأمريكي تجاوزت ١٥مليون فرصة عمل في مجال الخدمات ، كما تشكل المشر وعات الريادية ما نسبته ٢٧% من إجمالي قوة العمل في بريطانيا، في حين يمثل قطاع الأعمال الريادية في الصين أكثر من ٥٠% من الدخل القومي، وتعتمد بلاد كثيرة مثل سنغافورة وماليزيا واندونيسيا وغيرها اعتماداً كبيراً على المشروعات التي تخص الأعمال الريادية. [٢]

وقد لقيت منظمات ريادة الأعمال اهتمام بالغا على المستوي الدولي لدعمها ماليا ومعرفيا من المنظمات الدولية والحكومات وذلك من خلال مجموعة واسعة

---

(1) Samer Abu-Saifan, Social Entrepreneurship, Definition and Boundaries, Technology Innovation Management Review February 2012, www.timreview.ca 22.

(2) Christensen، Karina Skovvang (2004)." A Classification of the Corporate Entrepreneurship Umbrella: Labels & Perspectives". International Journal of Management Enterprise Development، Vol.1، No.4:301-315

ومتنوعة من برامج التدريب ونقل المعرفة وتمويل الأبحاث، من أجل تطوير الابتكار في سبيل خلق المستويات اللازمة من رواد الأعمال ذوي المهارات القادرة على انشاء وإدارة المشروعات الريادية، ولا سيما الاجتماعية منها. (١)

ثانيا: السياسات الاجتماعية للدولة (جهود الدولة)

إن السياسة الاجتماعية هي جزء من الوظيفة الأولية للدولة، وهي ضرورة اجتماعية تفرضها المسؤولية الاجتماعية لتقديم رؤية شمولية لفهم مشكلات المجتمع ، وتأثيرها على أنماط الحياة الاجتماعية، والعمل على مواجهتها والحد من تأثيرها ، وتوفير مستوى معيشي مناسب لتحقيق الرفاهية الاجتماعية لكل أفراد المجتمع ، وتلعب السياسة الاجتماعية دوراً بارزاً وإسهاماً فعالاً في تأسيس الرعاية الاجتماعية وتوجيها في المجتمع، وتمكين الفئات المستهدفة من تحقيق الأهداف المجتمعية العامة، والعدالة والمساواة والحرية والديمقراطية وتحسين نوعية الحياة ، لذلك فهي تشكل جزءا أساسيا من أي استراتيجية إنمائية وطنية بهدف تحقيق النمو والنتائج الاجتماعية العادلة،(٢)

وحتى العقد الأخير من القرن الماضي كانت تُستبعد السياسات الاجتماعية ويتم التقليل من شأنها باعتبارها مجرد شبكات أمان اجتماعي في بعض المناطق، ونشر التعليم الأساسي في مناطق أخرى، ويلجأ إليها عند تفاقم الأزمة الاقتصادية كما في الأزمة الأسيوية، غير انه وفي وقتنا الحاضر فإن معظم دول العالم تري ان الاستثمارات الاجتماعية باتت ضرورية، ليس فقط من أجل تطوير وتنمية الدولة، بل أيضا من أجل تحقيق التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي؛ إلا أن هذه الرؤية تأثرت في فترة

(١) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا) "الموارد المالية، ورأس المال المخاطر، وريادة الأعمال في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٧، ص ١١.

(٢) د. طلعت مصطفي السروجي وآخرون، السياسة الاجتماعية، الطبعة الأولي، ٢٠١٥، ص ٧.

الثمانينات ببرامج التصحيح الهيكلي التي استبعدت سياسات إعادة التوزيع، وحجمت بشكل كبير النفقات الاجتماعية بعد أزمة الديون في عام ١٩٨٢، مما حدا بمنظمة اليونيسيف للمطالبة بما أسمته "تسوية ذات توجه إنساني" تهدف الي كبح جماح الفقر والإقصاء الاجتماعي وخفض التوترات الاجتماعية، وتحسين أوضاع المواطنين بمعزل عن خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وخصائصهم الجغرافية والعرقية.

وتتأكد ضرورة وأهمية السياسة الاجتماعية كأحد مكونات الاقتصاد التضامني في ظل انتشار اقتصاد السوق " العولمة" والتي قللت بدورها من دور الدولة في النشاط الاقتصادي ، مما ادي الي توزيع مكاسب النشاط الاقتصادي لصالح الأثرياء على حساب الفقراء، وفي العديد من الحالات، حلَّت المصالح والقيم التجارية محلَّ الاهتمام بالبيئة والديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، وكان من نتيجة ذلك اتساع الفوارق الاجتماعية والاختلال المتفاقم في توزيع الدخول، واستمرار ارتفاع معدلات البطالة والعمالة الناقصة، وارتفاع الأثمان قياسا بالدخل بالنسبة إلى غالبية السكان، وتدهور الأحوال المعيشية.

وبعبارة أخرى يمكن القول إن تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي بحاجة إلى أن يستكمل بزيادة دورها في الشؤون الاجتماعية [1]، وهو ما أكدت عليه مذكرة الأمم المتحدة في تبريرها لضرورة السياسات الاجتماعية، حيث أن فوائد النمو الاقتصادي لا تصل إلى الجميع تلقائيا، وأن السياسات الاجتماعية أصبحت ضرورة

---

(1) Ortiz, Isabel, Social Policy, Department for Economic and Social Affairs (UNDESA), United Nations, New York, June 2007. P.26

-Gunter, Bernhard G., and Hoeven, Rolph van der, the social dimension of globalization, A review of the literature, International Labour Review, Vol. 143, No. 1-2, 2004. P.30

اقتصادية وسياسية من أجل النمو والاستقرار السياسي المستقبلي، للحفاظ على دعم المواطنين لحكوماتهم على الأقل. (١)

وترتكز وظائف السياسة الاجتماعية كأحد مكونات الاقتصاد الاجتماعي في تلبية الاحتياجات الإنسانية والقيم المشتركة التي أهملت بسبب ضعف قدرات المؤسسات المختصة، من خلال وضع اطر واستراتيجيات تستهدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وإدراج الحقوق والمفاهيم والتطبيقات الاجتماعية في الأطر التشريعية ، وأطر السياسات العامة في غالبية المجتمعات، المرتبطة بالنمو الاقتصادي الكلي، والتوزيع العادل لفوائد التنمية، بالإضافة إلى القضايا الاجتماعية الهامة كالتغيير في مدى انتشار الفقر ، ووضع نظم الضمان الاجتماعي ، واعتماد الحد الأدنى للأجور، والاعتراف بدور نقابات العمال والمجتمع المدني كشركاء في الدفاع عن الحقوق، وازدياد مشاركة المرأة وانخراطها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. (٢)

ثالثا: التجارة العادلة (الجهود الدولية)

في ظل النظام التجاري العالمي القائم يتعرض الكثير من المنتجين (دول، أفراد، مؤسسات) للتهميش نتيجة لصعوبات مختلفة تبدأ من صعوبات الوصول للسوق ، والفشل في الحصول على رؤوس الأموال على أسس تنافسية ، وعدم القدرة في الحصول علي حقوقهم عند ممارسة الأنشطة ، وعليه فإن الحاجة لنمط تجاري عادل يسعى لتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص في المجتمع الدولي يتأكد بوضوح، وهو ما يسعى إليه نمط "التجارة العادلة" ، وأكد عليه تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤ على أن

---

(١) إزابيل أورتيز، السياسة الاجتماعية، الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، مذكرات توجيهية، إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة. نيويورك، يونيو ٢٠٠٧، ص. ٧.

(2) Spouse a Buse (2008) ∫Strategic Planning، Encyclopedia of Social Work، VoL 4, 20th edition Oxford، N.S.A.W press، p ∫(169)

معالجة أوجه القصور في النظام التجاري العالمي يتطلب اهتماما دوليا لتأمين ظروف اقتصادية واجتماعية أكثر عدالة من خلال توفير شروط تجارية مقبولة .

ويعبر مصطلح "التجارة العادلة *Fair-trade* عن شراكة تجارية مبنية على الحوار والشفافية والاحترام وقدر أكبر من العدالة في التجارة الدولية، بما يساهم في التنمية المستدامة عن طريق عرض شروط تجارية أفضل ، وتأمين حقوق المنتجين والعمال المهمشين وخصوصا في دول الجنوب، وقد أنشئت المنظمة العالمية للتجارة العادلة *World Faire Trade Organization WFTO* لإيجاد حل مستدام لمكافحة الفقر والتخفيف من آثار الأزمات الاقتصادية ، وذلك من خلال الخدمات التي تقدمها في مجالات ثلاثة وهي " الترويج للتجارة العادلة ، ترسيخ المبادئ الأخلاقية في التجارة الدولية ، سهولة الدخول للأسواق خاصة بالنسبة للمنتجين الصغار في دول الجنوب. (١)

وتتأكد أهمية دور منظمة التجارة العادلة في التجارة الدولية في ظل انتشار أساليب التجارة الدولية الراهنة ، حيث يهتم الجميع بتعظيم الأرباح عن طريق خفض التكاليف من خلال التعامل التجاري على المدى القصير، ودفع المخاطر نحو الطرف الأضعف مقابل سحب الربحية نحو الأطراف الأقوى، وانتشار ظاهرة عدم المساواة

---

(١) المنظمة العالمية للتجارة العادلة تضم أكثر من ٣٥٠ منظمة تجارة عادلة، في أكثر من ٧٠ دولة في جميع أنحاء العالم. ويمثل أعضائها سلسلة تزويد المنتجات، بما في ذلك منظمات التجارة العادلة، وشبكات التجارة العادلة ومنظمات دعم التجارة، وهي تضم أربع منظمات رئيسية تتصدر نظام التجارة العادلة، وهي الاتحاد الدولي للتجارة العادلة IFTA في هولندا، ومنظمات العلامة التجارية العادلة في المانيا FTL –I والشبكة الأوربية للتسوق NEWS والتي تمثل أكثر من ٢٥٠٠ من محلات بيع سلع التجارة العادلة، والاتحاد الأوربي للتجارة العادلة EFTA في أوربا.

- *Pierre Llau, Vers une Economie Solidaire: L'expérience du Commerce Equitable, Revue Economie et Management, Université Tlemcen, N°5 Juin 2006, p.21-22.*

الاقتصادية ، والتي غالباً ما تكون ناجمة عن عدم المساواة في ملكية رأس المال، فإذا كانت المكاسب التجارية تذهب إلى أولئك الذين يستثمرون ماليا، بدلا من أولئك الذين يشاركون ويستثمرون بطرق أخرى لإنجاح الأعمال التجارية، فإننا بذلك نكرس ظاهرة عدم المساواة ، لذلك فإن منظمة التجارة العادلة تهدف الي إرساء مبادئ تجارة دولية عادلة قوامها التعاون والعلاقات الطويلة الأجل، ويشمل ذلك التسعير العادل، والالتزامات طويلة الأجل، والشفافية، والشراكات الحقيقية لسلاسل التوريد، وتسعى في الوقت نفسه لتحقيق فوائد لصالح صغار المنتجين.

ويشير تقرير منظمة التجارة العادلة ٢٠١٦ الي إن حجم التجارة داخل المنظمة ارتفع من ٥,٩ مليار يورو خلال ٢٠١٤ إلى نحو ٧,٨ مليار يورو خلال ٢٠١٦، وأن منتجات الدول الأعضاء في منظمة التجارة العادلة أصبح عليها طلب في السوق العالمية خلال السنوات الأخيرة، خاصة في ظل تفضيل العديد من الدول الأوروبية لهذه المنتجات، وهو ما يعكس تزايد حجم تلك التجارة.

خلاصة المبحث الأول

بعد ما تناولت الدراسة في المبحث الأول ماهية الاقتصاد التضامني والتعرف علي نشأته وتطوره ومفاهيمه وأهم الياته ومكوناته، وأهميته عالميا ، يبقى لنا أن نتساءل عن الموقع الذي يمكن أن يحتله هذا النمط الاقتصادي في السياسات الاقتصادية والاجتماعية مستقبلا، هل يبقي مجرد قطاع إصلاحي ***sector réparateur*** يشكل متنفسا للنظام الرأسمالي خاصة في زمن الأزمات الحادة كما يسعى البعض إلى حصره فيه، أم هو مرشح لأن يكون محورا رئيسيا في استراتيجية التنمية المستدامة ببعديها الاقتصادي والاجتماعي ، الإجابة علي هذا التساؤل تتناوله الدراسة في المبحث التالي .

المبحث الثاني

الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد التضامني

إن تفاوت مستويات التنمية الاقتصادية لا يعزى لعوامل سياسية أو اقتصادية بقدر ما يعزى لخصائص ثقافية جوهرية أطلق عليها عالم الاجتماع جيمس كولمان اسم رأس المال الاجتماعي او التضامني ***Social Capital***، والذي عرفه الفيلسوف الفرنسي "بيار بورديو، " ***Pierre Bourdieu*** بأنه "الموارد والطاقات الكامنة في الشبكات الاجتماعية والتي تؤدي إلى تحقيق منافع جماعية بأثر من القِيَم التي تتحكّم في البنية الاجتماعية والاقتصادية. (١)

ويهدف هذا المبحث الي الإجابة على التساؤل الذي طرحته الدراسة وهو" هل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مجرد قطاع إصلاحي لمواجهة عيوب النظام الاقتصادي الرأسمالي فحسب، ام انه مؤهل لأن يكون قطاع اقتصادي يعمل جنبا الي جنب مع القطاعين الحكومي والخاص، ومن ثم يجب طرحه كمحور رئيسي في استراتيجية التنمية المستدامة ؟، ويمكن الإجابة على هذا التساؤل من خلال تناولنا لأهم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد التضامني، وذلك في مطلبين على النحو التالي.

المطلب الأول: الأبعاد الاقتصادية للاقتصاد التضامني

المطلب الثاني: الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد التضامني

---

(١) انجي عبد الحميد، دور منظمات المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي، مصر، ٢٠١٠، ص ١٤.

المطلب الأول

الأبعاد الاقتصادية للاقتصاد التضامني

تسهم تنظيمات الاقتصاد التضامني كغيرها من القطاعات في الدخل القومي والحسابات القومية، كما تسهم في تقديم خدمات ملموسة في مجال البيئة والصحة والتعليم وخدمة الفئات المهمشة بما في ذلك الفقراء والنساء وكبار السن، وقد اعتبرت قمة التنمية الاجتماعية أن أقصر وأنجع سبيل لتحقيق التنمية المستدامة هو تنمية مفهوم الشراكة بين مؤسسات الدولة وبين تنظيمات الاقتصاد التضامني، ويمكن اقتصار تلك الأهداف الاقتصادية التي تسعى إليها تنظيمات الاقتصاد التضامني الفردية والحكومية والدولية فيما يلي:

أولا: الاقتصاد التضامني وتحقيق التنمية المستدامة

قد أثبتت التجارب التنموية خلال القرن الماضي بما لا يدع مجالا للشك أن التنمية المستدامة لم تتحقق من خلال النظم الاقتصادية التي تستهدف تحقيق الربح المادي، والقائمة على الملكية الفردية والتنافس باعتبارهما المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي وفق تحليلات النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، لذلك فقد اتجهت الأنظار منذ بدايات القرن الواحد والعشرون الي تقديم مفهوم جديد للتنمية يراعي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، ويحفظ الموارد الطبيعية والبيئة بما يضمن حقوق الأجيال القادمة اطلق عليه " التنمية المستدامة "والتي تقوم علي ركائز ثلاث هي (الكفاءة الاقتصادية، الكفاءة الاجتماعية ، الكفاءة البيئية) ويتوقف تحقيق التنمية المستدامة بالجمع المتوازن بين هذه الركائز.[١]

(١) محمد عبد الفتاح القصاص، حين تنفصل التنمية عن العدالة الاجتماعية، مجلة بدائل، العدد الثامن، صيف ٢٠٠٧، ص. ١٤- ١٥.

وقد اكدت العديد من الدراسات والمنظمات الدولية ان الاقتصاد التضامني بمكوناته التي تتفاعل مع المحيط الخارجي والداخلي يعد الخيار الأنسب للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في كافة جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئة، لأن برامج التنمية المدفوعة باعتبارات اجتماعية من شأنها تقوية الروابط الاجتماعية وتحسين الإنتاج، وتراكم رأس المال الاجتماعي، وتعزيز قدرة المجتمعات على تحقيق الرفاهة الاقتصادية للأفراد، والحفاظ على الموارد البيئية وتعظيم الاستفادة منها، وفي قمة التنمية الاجتماعية التي عقدت في "كوبنهاجن" عاصمة "الدانمرك" أقرت غالبية الدول المشاركة أن مراعاة البعد الاجتماعي في السياسات الإنمائية يعد السبيل الأمثل لتحقيق التنمية المستدامة.(١)

لذلك نجد ان البنك الدولي قد قام بزيادة استثماراته على نحو ملحوظ في المناهج التنموية التي تضع السيطرة على اتخاذ قرارات التخطيط وموارد الاستثمار في أيدي منظمات المجتمعات المحلية، وتوفر التنمية المدفوعة باعتبارات اجتماعية في إطار عمل يربط بين مشاركة المجتمع والإدارة المحلية للموارد ونظام الإدارة العامة المحلية التشاركية، وذلك بالتوافق في معظم الأحيان مع الإصلاحات الرامية إلى تحقيق اللامركزية، ذلك لأن الأنشطة الاقتصادية التضامنية علي اختلاف مستوياتها (الفردية – الحكومية – الدولية) المدفوعة بالاعتبارات الاجتماعية تؤدي إلى تقوية الروابط بين القطاعات المختلفة داخل المجتمع من أجل تحسين تقديم الخدمات، وبناء رأس المال الاجتماعي، وتحسين المساءلة، وتعزيز القدرة المحلية.

---

(1) *Barton A.Larson and others، eds. Sustainable development: research advances (New York: nova science publishers, Inc, 2007) p.10-11.*

وقد بلغت مجموع قروض البنك الدولي الموجهة إلى برامج التنمية المدفوعة باعتبارات اجتماعية نحو ٣,٥ مليار دولار في السنة المالية ٢٠١٦، منها ٢,٥ مليار دولار لبلدان مؤهَّلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية التي تستهدف مساعدة أشد بلدان العالم فقراً، وتساند هذه الموارد برامج شبكات الأمان الاجتماعي، بما في ذلك برامج التحويلات النقدية، والأشغال العامة كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة، ويستمر البنك الدولي في إتاحة الإرشادات المتعلقة بالمشاركة في استراتيجيات التنمية التي تراعي البعد الاجتماعي ، مع التركيز على دعم المساءلة الداخلية وترتيبات الشراكات في تنفيذ الاستراتيجيات ورصد نتائجها ومراجعتها.

وفي مجال الإقراض لأجل سياسات التنمية المستدامة يشجع البنك الدولي البلدان المتعاملة معه على تعزيز الشفافية ومشاركة الأفراد في الإصلاحات المهمة المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية، كما تحظى نظم الحماية الاجتماعية بمكانة بارزة بين أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ويدعو الهدف الفرعي ١-٣ من هذه الأهداف إلى "استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع، ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام ٢٠٣٠. [١]

وفي إطار الجهود الدولية لتحقيق التنمية المستدامة تقوم المنظمة العالمية للتجارة العادلة كأحد اليات الاقتصاد التضامني بإقرار عدة مبادئ أهمها ما يلي: [٢]

---

(١) خطة عمل البنك الدولي ٢٠١٦، متاح على الموقع الالكتروني التالي:

https://news.un.org/ar/audio/2016/11/357492

(2) Fairtrade International. 2013. Unlocking the Power: Annual Report 2012-13-

- خلق فرص للمنتجين الذين يعيشون وضعية تتميز بالضعف الاقتصادي
- الممارسات التجارية النزيهة والعادلة
- الالتزام بالشفافية والمحاسبة والسعر العادل
- ضمان عدم تشغيل الأطفال وضمان ظروف عمل كريمة
- الالتزام بعدم التمييز والمساواة بين الجنسيين وحرية تكوين الجمعيات
- الحفاظ على البيئة والعلاقات واستقرار العاقات التجارية

وعلى النهج الذي وضعته المنظمات الدولية لتحقيق التنمية المستدامة، بدأت الدول تراعي البعد الاجتماعي في وضع سياساتها، وأصبحت السياسات الإنمائية تركز على ثلاثة مجالات رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة وهي (النمو الاقتصادي والعدالة، وحفظ الموارد الطبيعية، وتحقيق التنمية الاجتماعية)، وتلك هي حقيقة اهداف تنظيمات الاقتصاد التضامني على اختلاف مستوياتها، وهو ما يتأكد معه التوافق بين اهداف الاقتصاد التضامني والركائز الأساسية للتنمية المستدامة.

ثانيا: الاقتصاد التضامني ومواجهة الفقر

مع استمرار العولمة النيوليبرالية في فرض تحديات خطيرة، من بينها الفقر والاستبعاد وانعدام المساواة داخل المجتمعات أو فيما بينها، وانتشار الأزمات المالية، تزايدت الاحتجاجات الصاخبة لمناهضي العولمة في سياتل عام ١٩٩٩، التي كانت من أبرز الدوافع الرئيسة لأن يتبنى رؤساء الدول والحكومات (١٨٩ دولة) بمقر الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك من ٦ إلى ٨ سبتمبر نحو ٢٠٠٠ مشروعا ، للدفع قدماً بالتنمية وتخفيض الفقر بحلول العام ٢٠١٥ أو قبله، ملزمين دولهم ببذل المزيد من الجهد في البدء بمعالجة الفقر، وعدم المساواة بين الجنسين، والتدهور البيئي.

ويشير تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٧ ان غالبية المجتمعات خصوصا في الدول النامية فقيرة وتفتقد كأفراد إلى قوت يومها، فلايزال أكثر من ٢،٢ مليار شخص يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد أو يشارفون على الوقوع فيه، وهذا يعني أن أكثر من ١٥% من سكان العالم معرضون للفقر المتعدد الأبعاد، وفي الوقت نفسه يفتقر نحو ٨٠ % من سكان العالم للحماية الاجتماعية الشاملة، ويعاني نحو٨٤٢ مليون شخص من سكان العالم من الجوع المزمن، ويعمل نصف العمال، أي أكثر من ١،٥ مليار عامل في القطاع غير النظامي أو في أنماط عمل غير مستقرة.

وذكر التقرير أن ٨٣% من فقراء العالم يعيشون في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي جنوب آسيا، ومع ذلك فإن المبادرات الاجتماعية الحكومية والتضامنية في بعض الدول قد حققت نتائج إيجابية في مكافحة الفقر، واستشهد التقرير بالهند كمثال حيث أن ما يقرب من ٢٧٥ مليون شخص قد خرجوا من دائرة الفقر خلال الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٦، بفضل تلك المبادرات التي قامت بها تنظيمات الاقتصاد التضامني، وفي اطار مواجهة الفقر فقد حدد البنك الدولي مجموعة من الحزم المتنوعة من السياسات لمكافحة الفقر تتناسب مع خصوصية كل إقليم ومعطياته وطبيعة تحدياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية.[١]

وتناول تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠١٤ التدابير العامة التي يمكن اتخاذها لمعالجة التمييز والحد من الفقر، وركز على دور منظمات الاقتصاد التضامني للحد من المخاطر الناجمة عن تقصير المؤسسات الوطنية، كما يشير تقرير البنك الدولي الي

(١) تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، القضاء على الفقر بجميع صوره وابعاده وتشجيع التنمية المستدامة وتعزيز الفرص والتصدي للتحديات ذات الصلة، مايو ٢٠١٧، ص، ٢٢٢، متاح على الموق الالكتروني.

أهمية هذه التنظيمات التضامنية في وضع استراتيجيات لتخفيض أعداد الفقراء في العالم، بسبب ما تتمتع به من قدرة علي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتعد التعاونيات احد اهم اليات الاقتصاد التضامني في مواجهة الفقر ، وهوما أكدت عليه تقارير الأمم المتحدة ، حيث تصل خدماتها إلى ما يزيد على ٨٥٧ مليون شخص في العالم ، منهم ٧٨ مليون نسمة يعيشون على أقل من دولارين يوميا، وتمثل نسبة المصارف الاجتماعية نحو ٢٣ % من جميع فروع المصارف في العالم. (١)

كما تقوم المنظمة العالمية للتجارة العادلة كأحد اليات الاقتصاد التضامني بدعم الفقراء في العالم، وذلك بتوفير السلع والمنتجات بأسعار عادلة، وتحسين أحوالهم المعيشية بصورة مستدامة، حيث تضم المنظمة العالمية للتجارة العادلة أكثر من ٣٥٠ منظمة تجارة عادلة، في أكثر ٧٠ دولة في جميع أنحاء العالم، ويمثل أعضائها سلسلة لتزويد الفقراء بالمنتجات في العديد من الدول خاصة النامية، لتمكنهم من التغلب على مشكلة الفقر، والاعتماد على النفس وضمان حد أدنى من العيش الكريم، وذلك لإيجاد حل مستدام لمكافحة الفقر والتخفيف من آثار الأزمات الاقتصادية. (٢)

---

(١) اجتماع خبراء الأمم المتحدة المعني بتسخير ميزة التعاونيات لبناء عالم أفضل، أديس أبابا، ٤-٦ سبتمبر ٢٠١٣، متاح على الموقع الالكتروني التالي

https.sustainabledevelopment: sdg/org.un

- تقرير التنمية البشرية، " التنمية البشرية للجميع " ٢٠١٨، ص ٥.متاح على الموقع الالكتروني التالي:

hdr.undp.org/sites/default/files/HDR2016_AR_Overview_Web.pdf

(2) "Explanatory Document for the Fairtrade Standard for Small Producer Organizations" https://wfto.com/events/international-fair-trade-summit-lima-16-19-sept-2018

وقد أقرت الامم المتحدة (الجمعية العامة في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٥) بحضور ١٩٣ دولة اجندة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ للخمسة عشر عاما القادمة حتى عام ٢٠٣٠ -SDGs Sustainable Development Goals المكونة من ١٧ هدف، تستهدف في محصلتها القضاء على الفقر ومكافحة اللا مساوة وتحقيق الرفاهة الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يتطلب التصدي للفقر وبخاصة المدقع، والعمل وفق إطار سياسات تنموية كلية وشاملة قائمة على خلق الفرص والنمو المستدام، والتضامن وعدم الاقصاء. (١)

وتأتي المبادرات الحكومية الاجتماعية والتنظيمات التضامنية الفردية الموجه للقضاء على الفقر في مقدمة هذه السياسات التنموية، خاصة في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، واليوم يوجد هناك أكثر من ١,٩ مليار فرد فيما يقرب من ١٣٠ دولة منخفضة الدخل يستفيدون من المبادرات الحكومية الاجتماعية والتضامنية، وأصبحت هذه الجهود تمثل أداة أساسية لتغيير حياة الفقراء والضعفاء، فهي تسهم في النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي والقدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها. (٢)

---

(1)https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/2015/09

(٢) شهدت العقود القليلة الماضية زيادة في عدد البلدان التي تستثمر في برامج الحماية الاجتماعية ، ففي الفلبين تغطي هذه البرامج ٢١% من السكان ، وفي مدغشقر، حيث يعيش ٦٠% من السكان في فقر مدقع ، وتسعي الدولة ومنظمات الاقتصاد التضامني لدعم الفقراء وتوفير فرص عمل وحماية المسنين ، ففي المكسيك يوفر برنامج شامل لمعاشات التقاعد مظلة حماية لكل من بلغوا سن السبعين أو تجاوزوها، وفي المناطق الريفية لمن بلغوا الخامسة والستين ولا يحصلون على دخل تقاعدي ، متاح على الموقع الإلكتروني

https://www.albankaldawli.org/ar/news/immersive-story/2018/10/17/going-above-and-beyond-to-end-poverty

ثالثا: الاقتصاد التضامني ومواجهة البطالة وتوفير فرص العمل

توفر تنظيمات الاقتصاد التضامني فرصا تشغيلية متنوعة سواء داخل هيكلها المؤسسي أو من خلال مشروعات البرامج الاقتصادية التي ترعاها، للحد من ارتفاع نسب البطالة خاصة بين الشباب، وما يصاحب ذلك من تأثيرات إيجابية متراكمة من حيث زيادة الطلب على السلع والخدمات المختلفة، ومن ثم استمرار الطلب الفعال، الأمر الذ يؤدي في النهاية إلى إنعاش الاقتصاد ومن ثم زيادة الدخل القومي.

وتوفر التعاونيات كأحد أهم منظمات الاقتصاد التضامني أكثر من ١٠٠ مليون وظيفة عمل في جميع أنحاء العالم، أي أكثر من الشركات المتعددة الجنسيات بنسبة ٢٠ %، وتشمل هذه الوظائف أعضاء التعاونيات، بالإضافة إلى العاملين في الشركات التي تقدم السلع والخدمات لها، ويقدر عدد الأعضاء في التعاونيات في جميع أنحاء العالم بمليار شخص، لذلك تعد التنظيمات التعاونية هي السبيل الأمثل الفاعل والمؤثر في مواجهة مشكلة البطالة، وتمكين الشباب والنساء وحاملي الشهادات من إقامة مشروعات حرفية كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة، من هذه المشروعات علي سبيل المثال (الغزل والنسيج- المصنوعات الجلدية – تعبئة وتغليف السلع الغذائية المفروشات والملابس ...الخ) ، كما يمكن لهذه التنظيمات التضامنية استحداث أنشطة جديدة تسهم في إيجاد فرص عمل منتجة للشباب ، وربط المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمشروعات الكبيرة، بالإضافة إلى تنمية وتقوية التعاون بين التنظيمات التضامنية المختلفة (الزراعية - الإنتاجية – الاستهلاكية – الاسكانية - السمكية).[1]

(١) منظمة العمل الدولية، دور الاقتصاد التضامني (التعاونيات) في زيادة فرص التشغيل، مؤتمر العمل العربي الدور ٤٣، ١٠-١٧ ابريل، القاهرة ٢٠١٦.

وقد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة على أهمية الدور الذي تقوم به التنظيمات التضامنية الفردية في تعزيز العمالة في العديد من الدول بعدة سبل منها:

- توفير فرص العمل لأعضاء التعاونيات
- توفير فرص العمل لأصحاب الحرف الماهرة وغير الماهرة من خلال إقامة مشروعات صناعية ريفية صغيرة ومتوسطة.
- توفير فرص عمل لحاملي الشهادات المتوسطة والعليا من خلال مزاولة الأعمال التجارية التي تتعلق بتوريد مستلزمات الإنتاج وتوزيع مخرجات الإنتاج

كما تساهم السياسات الاجتماعية للحكومات في الحد من البطالة من خلال برامج تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، فالتجارب الدولية اكدت ان هذه المشروعات تعد السبيل الامثل للحد من البطالة وزيادة التشغيل خاصة بين فئات الشباب والمرأة ، فهذه المشروعات لا تحتاج الي تمويل كبير وغير معقدة تكنولوجيا ، وليست بحاجة الي إدارة او حسابات مكلفة ، وتبرز فيها الكفاءة والمؤهلات التي تبعد أصحابها عن المغامرة ، فضلا عن ترسيخ هذه المشروعات لقيم العمل الذاتي والمبادرات الفردية لدي الأفراد داخل المجتمع ، وقد نجحت بعض الدول في هذه التجارب ،وكانت سببا لانتعاش اقتصاداتها وتقدمها ، من ذلك علي سبيل المثال التجربة اليابانية، فقد ساهمت المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تشغيل نحو ٨٠% من الشباب ، وفي إيطاليا يوجد نحو٣ مليون مشروع صغير ومتوسط ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية وفرت المشاريع الفردية اكثر من ١٥ مليون فرصة عمل واستوعبت نحو ٧٠% من قوة العمل الأمريكية خاصة الشباب ، وفي الاتحاد الأوربي ساهمت هذه المشروعات في تشغيل ٧٠% من الشباب في دول الاتحاد .[١]

(١) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الأمانة العربية، بيئة الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، التحديات الراهنة والفرص، القاهرة، ٢٠١٤.

=

رابعا: الاقتصاد التضامني والحد من التضخم

تقوم منظمات الاقتصاد التضامني من خلال شبكاتها الاجتماعية ولاسيما التعاونيات الاستهلاكية، بتوفير السلع بأسعار اقتصادية تمكن الفقراء من الوصول اليها، ومن ثم زيادة قوتهم الشرائية بما يقود الي السيطرة على الضغوط التضخمية، وهو ما يتطلب ضرورة الانتباه لرصد الأثر النهائي للأنشطة الاقتصادية التضامنية، واستخدامها كأداة فعالة ومؤثرة في مواجهة المشكلات الاقتصادية والتي من بينها مشكلة التضخم.

وتستطيع التنظيمات التضامنية على اختلاف مستوياتها الحد من التضخم عن طريق التأثير في جانبي العرض والطلب والمستوي العام للأثمان للسلع الأساسية، ويتوقف هذا التأثير على حجم التنظيمات التضامنية ومدي انتشارها، ويمكن تحقيق ذلك وفق ما يلي:

إن اليات الاقتصاد التضامني على اختلاف مستوياتها (تعاونيات – برامج اجتماعية) بحكم ان أنشطتها لا تستهدف تحقيق الربح، فهي تقوم بتوفير السلع والخدمات عبر (منافذ البيع، المعارض، السلع مدعمة) بأثمان رخيصة مقارنة بمثيلاتها في القطاع الخاص.

إن التنظيمات التضامنية عند قيامها بإنتاج السلع بنفسها، فإنها تتعامل مع اليد الأولي في توفيرها، وهي بذلك تقلل من حلقات الوسطاء، وبالتالي فان هوامش الربح المحملة على السلعة تكون محدودة، ومن ثم تستطيع التنظيمات التضامنية توفير السلع لأفراد بأثمان تقترب من نفقات انتاجها.

=

- محمود منصور عبد الفتاح، المدخل التعاوني لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تونس، ٢٠١٢، ص ٤٥.

إن قيام تنظيمات الاقتصاد التضامني بهذا الدور في دعم السلع للأفراد يخفف من العبء على الميزانية العامة للدولة، ويمكن الدولة من توجيه هذا الجزء نحو زيادة الدخول النقدية للفئات محدودة الدخل، او صرفه كإعانات بطالة لمن لم يلحقوا بسوق العمل، بما يمكن من تنشيط الطلب والخروج من حالة الركود التي كانت هي ذاتها سببا من أسباب التضخم، بتأثيره على قاعدة الإنتاج ومن ثم العرض.

خامسا: الاقتصاد التضامني ودمج القطاع غير المنظم

تؤكد منظمة العمل الدولية على إمكانية استخدام "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني " كوسيلة فعالة لسد الفجوة بين الاقتصاديات غير المنظمة والاقتصاديات المنظمة، وبالتالي خفض مواطن العجز في العمل اللائق، وتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية وزيادة الدخل والربحية، فمن خلال انتماء العمال والمشتغلين في الاقتصاد غير المنظم إلى أحد منشآت الاقتصاد التضامني ، يمكن لهؤلاء أن يحققوا وفورات في الحجم والنطاق ، وأن يزيدوا قدرتهم على المفاوضة ، وأن يحققوا حدا أدنى من الحماية الاجتماعية من خلال المساعدة المتبادلة والتضامن والمعاملة بالمثل.

ويمكن أن تكون منشآت الاقتصاد الاجتماعي أيضا قنوات مهمة لنشر المعارف والمعلومات فيما بين أعضائها ، وتوفير الفرص بغية تطوير المهارات والتدريب، وتشمل الأمثلة بشأن منشآت الاقتصاد الاجتماعي التي تحقق هذه الأهداف ، منشآت التمويل بالغ الصغر ، وبرامج الإعانات الصحية التضامنية، والمنشآت الاجتماعية الهادفة إلى إعادة إدماج مجموعات السكان المحرومة، أو الاضطلاع بعمل مجتمعي، إلى جانب طائفة من أنواع التعاونيات المختلفة ، وقد تمكّن العمال والمنتجين في القطاع غير النظامي من إنشاء جمعيات وتعاونيات لتحسين ظروف العمل والوصول إلى الأسواق، وتطوير أنشطة مدرة للدخل، وقد ادركت بعض الدول أهمية القطاع

التضامني في بناء جسر بين الاقتصاد غير المنظم والاقتصاد المنظم ودوره في عملية الدمج .

مما سبق يتبين ان الاقتصاد التضامني بكافة تنظيماته يعد محركًا أساسيًا لعملية النمو، وشريكًا أساسيا لا غنى عنه في تنفيذ خطط الإصلاح الساعية نحو تحقيق التنمية المستدامة، ويتزايد هذا الدور في أوقات الأزمات التي يصاحبها تدهور في مؤشرات الاقتصاد وقصور في وظائف الدولة وتراجع في أداء القطاع الخاص، بما يساعد على التخفيف من وطأة الأعباء خلال الأزمات الاقتصادية.

المطلب الثاني

الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد التضامني

يختلف الاقتصاد التضامني عن النماذج الاقتصادية التقليدية في انه يسعي لتحقيق التنمية الاجتماعية الي جانب التنمية الاقتصادية، فالهدف من النشاط الاقتصادي هو إنتاج السلع والخدمات التي تلبي احتياجات الناس وليس تحقيق الحد الأقصى من الأرباح، إذ يستثمر التقدم والتطوّر في مجالات الاقتصاد ويسخر الأدوات والموارد الاقتصادية لخدمة غايات اجتماعية، أهمها الرفاه والنمو للجميع، بدلاً من التركيز على تحقيق مكاسب تخدم الربح الفردي، فالتنمية الاجتماعية هي عملية توافق اجتماعي بين الإشباع البيولوجي والنفسي والاجتماعي، كما أنها تعني في العلوم السياسية والاجتماعية الوصول بالإنسان إلى مستوى لائق من المعيشة ،لا ينبغي أن ينزل عنه باعتباره حق لكل مواطن تلتزم به الدولة وتعززه بجهود الأفراد، وتسعي لتحقيقه بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.[1]

(١) وليد خصام، العلاقة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والنمو السكاني، دراسة تحليلية، رسالة ماجيستير، جامعة باتنة الجزائر ٢٠١٠، ص ١٥.

وحسب بعض المفكرين أن التنمية الاجتماعية هي الارتقاء في الجانب الاجتماعي من خلال تبني سياسات اجتماعية تساعد على رفع المستوى المعيشي، عن طريق مجموعة من الاجراءات والسياسات والتدابير الموجهة لتغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي، لتحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد، حيث يستفيد منها الغالبية العظمى من أفراد المجتمع، كما يراها بعض الباحثين أنها وسيلة تغيير الواقع الاجتماعي مما هو عليه الآن، وذلك في اتجاه محدد، وهو خلق المجتمع الصناعي الحديث. (١)

ويمكن تلخيص أهم الأهداف الاجتماعية لتنظيمات الاقتصاد التضامني، في كونها تسعى من خلال أنشطتها وعملها إلى كل ما من شأنه تنمية الإنسان اجتماعيا، ويعتبر المجتمع هو الوسط الاجتماعي الذي تنصهر فيه تلك الجهود، وفي هذا الصدد ترتكز جهود تنظيمات الاقتصاد التضامني لتحقيق الأهداف الاجتماعية التالية:

أولا: التأسيس لتماسك اجتماعي قوي

ان التغييرات الاجتماعية المتسارعة التي تحدث في المجتمعات كنتيجة لتأثيرات العولمة، باتت تهدد العلاقات الاجتماعية وتضعفها، وهو ما يؤهل تنظيمات الاقتصاد التضامني للقيام بدور كبير في سبيل التخفيف من آثار الأنماط الاقتصادية والاجتماعية السائدة في عالم اليوم، بما يضمن تماسك اجتماعي قوي في مجتمع إنساني يعترف بقيمة الإنسان، وتعد منظمات الاقتصاد التضامني من خلال أنشطتها الخاصة اليوم أداة قوية وفعالة في سد الثغرات في العلاقات الاجتماعية ، مما يقوى التماسك الاجتماعي ويوسع من انتشاره، فالتماسك الاجتماعي أو العودة إلى الهوية الجماعية، هو أحد

(١) مجيد مسعود، التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، عالم المعرفة، العدد ٧٣، ١٩٨٤، ص٤٥.

العوامل التي تسعى منظمات الاقتصاد التضامني والاجتماعي إلى إعادة تأسيسه وترسيخه. (١)

وحسب تقرير لمنظمة "الإسكوا " ٢٠١٤ ان خدمة الإنسان للإنسان، ومراعاة التنوع في المجتمعات، وإيجاد ساحة حقيقية للتفاعل الاجتماعي الإيجابي، واحترام الحقوق، وتعدد مراكز القوة في المجتمع ،هي جميعها أوتار تعزف عليها تنظيمات الاقتصاد التضامني، فالتقليل من الإقصاء الاجتماعي الذي تعاني منه الطبقات المهمشة الفقيرة، والتمكين للمشاركة ومقاومة الضغوط الاجتماعية، وتحقيق الذات، كل ذلك يوفر للفرد قابلية امتلاك المعرفة والخبرة، مما يزيد من وعي الإنسان بما يدور حوله من أحداث، ويتيح له مسايرته وبالتالي القدرة على ضمان مصالحه، ويؤدى بنا في النهاية إلى ترسيخ الديمقراطية على أساس المواطنة، من خلال التآزر والتقارب الإنسانيين اللذين هما روح الأنشطة التضامنية (٢)، وبما أن وحدات الاقتصاد التضامني هي عمل جماعي مباشر، فالعمل الجماعي المباشر (الحركات الاجتماعية) تعد سبيل يمكن المواطنون خاصة الذين يعانون الفقر والاستبعاد والحرمان من التأثير على صنع القرار ومحاسبة السلطات.

---

(1) Centre International de formation de l'Organisation international du Travail، «Economie sociale et solidaire : noter chemin commun vers le travail décent», Deuxième édition de l'Académie sur l'Economie Sociale et Solidaire, 24-28 Octobre 2011, Montréal, Canada, p.14-15

(٢) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وجامعة الدول العربية، الوثيقة الختامية للاجتماع التحضيري للمنتدى العربي الثالث حول التنمية المستدامة والدورة الثانية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة" بيروت ٢٠١٦/٤/١٤.

ثانيا: تحقيق العدالة الاجتماعية

ان العدالة الاجتماعية بما تتضمنه من حماية حقوق الإنسان ، وتحقيق المساواة والمشاركة تعد شرطا ضروريا لتحقيق التنمية الاجتماعية، وبالرغم من النجاح النسبي الذي حققته النماذج الإنمائية التقليدية القائمة على دعم النمو خلال العقود القليلة الماضية، لم تنجح في درء الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتكررة ، ومع تفاقم الفقر والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية وتغير المناخ، بدأ المجتمع الدولي يبحث عن نمط اقتصادي تنموي يتسع لمزيد من العدالة الاجتماعية، والبحث عن أدوات شاملة وجامعة، لمعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ويعتبر الاقتصاد الاجتماعي التضامني وسيلة هامة لإعمال مبادئ العدالة الاجتماعية وتحقيق تنمية تضمن مصالح أشدّ الفئات عوزاً، فقد بدأ ينتشر هذا المفهوم في التسعينات من القرن الماضي، وأخذ يحظى بتأييد متزايد باعتباره بديلاً مبتكراً عن نموذج التنمية التقليدي القائم على دعم النمو، ويسعي الاقتصاد التضامني الي تحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال عدة مبادئ أهمها ما يلي:

١- إشاعة مبدا التضامن والاعتماد على الذات

فالنهج الإنمائية الأقرب إلى العمل الخيري، على غرار المعونة، ليست فعالة أحياناً بسبب الشعور بالمديونية للجهات المانحة والمجتمع الدولي، فالمعونات بشكل عام يمكن أن تحول دون إطلاق المبادرات المجتمعية الهادفة الي تحقيق النمو، وتكرس لمفهوم الاعتماد علي الغير دون تحمل مسؤولية النمو والاعتماد علي الذات، ومن ثم تتراجع قدرات الأفراد داخل المجتمع ، ويضعف استعدادهم للمشاركة الفاعلة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لذلك يعد الاقتصاد الاجتماعي التضامني هو البديل الذي يتسق مع مبادئ العدالة الاجتماعية، ويمكن من خلاله معالجة التحديات الدائمة

التي تواجه المسار الإنمائي، وذلك من خلال الاهتمام بالأفراد بالتدريب والتأهيل والتعليم ، وإدماجهم في سوق العمل، و تقديم المنح و القروض الميسرة ، وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، من أجل الاعتماد على الذات والانتقال من الإغاثة إلى التنمية في برامج ومشاريع تنموية، وهنا تبرز أهمية منظمات الاقتصاد التضامني ، في تنظيم مجموعات تضامنية تساعدهم في القيام بأنشطة تلبي احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية دون الاعتماد علي الغير .

٢- الحفاظ على البيئة والموارد المتجددة

تقدم منظمات الاقتصاد التضامني حلولاً بديلة للمشاكل البيئية من خلال إعادة التدوير للمخلفات لاسيما الزراعية (السماد العضوي)، والصناعية (أكياس البلاستيك، والأخشاب، الورق ... الخ)، بما يحد من المخاطر البيئية وضمان الاستدامة البيئية، بما يضمن الانصاف والتوزيع العادل للموارد الطبيعية والثروات بين الأجيال الحاضرة والأجيال القادمة.

٣- إعادة توزيع الدخول والثروات

تحقيقا للعدالة الاجتماعية، فإن منظمات الاقتصاد التضامني تقوم بإعادة توزيع الدخول والثروات بين الطبقات الاجتماعية المتفاوتة، من خلال تلقي التبرعات وتوجيهها للإنفاق في مجالات تهدف بالأساس إلى رفع مستوى معيشة الطبقات الأفقر، وبما يقلل من نسبة انتشار الفقر ويحد من تدهور الأوضاع المعيشية لقطاع كبير من المجتمع.

٤- التمكين الاقتصادي للفئات المهمشة

تسعى منظمات الاقتصاد التضامني إلى إشراك العناصر المهمشة في المجتمع في عملية تمكين ذاتي تؤدي بهم إلى مزيد من المشاركة الاقتصادية والاجتماعية، وإلى

تحسين نوعية حياتهم في المجتمع، ويترسخ بذلك الانسجام الاجتماعي، وتعد النساء على سبيل المثال من أكثر الفئات التي غالباً ما تكون مستبعدة اجتماعياً واقتصادياً، ولاسيما في المجتمعات النامية، لذلك تسعي منظمات ومؤسسات الاقتصاد التضامني لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين والمساهمة في تمكين المرأة.

ففي فنزويلا على سبيل المثال تقدم الحكومة برامج للتمويل البالغ الصغر فتمكّن الفقراء من أسر وأفراد من إنشاء مشاريع صغيرة ، من خلال القروض المنعدمة أو المنخفضة الفائدة التي تؤمنها مصارف القروض البالغة الصغر، ومن هذه المصارف مصرف التنمية للنساء التي تقدم دعماً مالياً وغير مالي لمجموعات صغيرة من النساء لتمكينهن اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، بما يساهم في توطيد قيم التضامن والعدالة الاجتماعية والمشاركة، وقد أصبح الاقتصاد التضامني وسيلة تمدّ النساء بالقدرة على البقاء والأمن المالي ، كما تعد التجربة الصينية مثالا بارزا في الاستغلال الأمثل لكل السكان والقوى العاملة التي تمثل مواردها البشرية دون تمييز ، حيث حافظت الصين منذ تأسيس الجمهورية في منتصف القرن العشرين علي التوظيف الكامل لكل فئات المجتمع دون تمييز.

٥- تقديم خدمات اجتماعية وصحية منصفة

تسعي منظمات ومؤسسات الاقتصاد التضامني الصحية والاجتماعية الي تلبية الاحتياجات الصحية والاجتماعية للمجتمعات المحلية، وتؤثر بدورها علي الدولة من خلال المطالبة بخدمات اجتماعية وصحية منصفة، ويعتمد هذا الاقتصاد نهج «الصحة للجميع» الذي يتناسب مع النهج الذي يتوخى العدالة الاجتماعية في التنمية، فضلا عما تضطلع به المنظمات الاجتماعية والصحية التضامنية ذاتها في مجال الرعاية الصحية والاجتماعية ، خاصة في المناطق والفئات المحرومة من هذه الخدمات ، لقربها من

الأعضاء المنتسبين إليها أو المجتمعات التي تخدمها، عبر مجموعة من الخدمات الأساسية، كتوصيل مرافق البنية التحتية من مياه وكهرباء وصرف الصحي، وإنشاء شبكات الرعاية الصحية مثل بناء المجمعات الطبية وتوفير نفقات العلاج الاقتصادي، وتقديم المنح التعليمية للطلاب غير القادرين والمتفوقين، والدعم المادي والمعنوي للفئات الهشة والأكثر احتياجًا مثل اليتامى والمتشردين وذوي الاحتياجات الخاصة.

ومن الأمثلة التي تذكر في هذا السياق الهند، حيث تنشط ٣٤ منظمة غير حكومية في تأمين الضمان الصحي المجتمعي للفقراء، ولاسيما العاملين في القطاع غير النظامي، الذين يشكلون ٩٠ في المائة من القوى العاملة في الهند، وصغار المزارعين، والعاملين غير المالكين للأراضي، والعاملين لحسابهم الخاص، والمجموعات النسائية، وفئات أخرى.

٦- خلق أدوات تمويلية جديدة

يشجع الاقتصاد الاجتماعي التضامني على، تدعيم مبادئ التضامن بالتمويل البالغ الصغر، لتأمين تمويل مبادرات اقتصادية أطلقها المجتمع، ويمكن ذلك من خلال التعاونيات المالية والمصارف المحلية، ومن خلال تشجيع المشاركة في وضع الميزانية، بما ينسجم مع قيم العدالة الاجتماعية التي تضمن المساواة في الوصول إلى الفرص والموارد المالية اللازمة للنمو والانتشار، ومن الأمثلة على ذلك تجربة البرازيل مع المصارف المحلية.

أخيرا يمكن القول بان العدالة الاجتماعية كمتطلب لتحقيق التنمية الاجتماعية تعزز القيم والمبادئ التي تركز على احتياجات الناس ومجتمعاتهم، وهو ما تسعي اليه منظمات الاقتصاد التضامني في مناخ من المشاركة التضامنية والمساعدة الذاتية والاعتماد على الذات، والتوزيع العادل للموارد ، لتحقيق توازن بين الازدهار

الاقتصادي والإنصاف والعدالة الاجتماعية، انطلاقا من المستوى المحلي ووصولا إلى المستوى العالمي ، وهو الأمر الذي يتطلب اعادة النظر في كافة التشريعات ذات الصلة ، بما يسمح بمزيد من الدعم لمنظمات الاقتصاد التضامني ، خاصة الجمعيات التي تعمل على توفير تمويل للمشروعات الصغيرة ، وتأهيل العاطلين عن العمل من الأسر الفقيرة، وكذلك توفير الدعم المالي والفني والمعنوي من كافة مؤسسات الدولة وفق منظومة متكاملة، كما يمكن تفعيل اطراف التنمية التي يشارك فيها المنتج والمورد والعامل والتاجر والمستهلك والممول والمسوق وغيرهم ، من خلال شبكة علاقات اجتماعية فعالة تعتمد معايير الإفصاح والشفافية والثقة والتعاون بين جميع مكوناتها، حتى يتبوأ الاقتصاد التضامني دوره جنبا إلى جنب مع القطاع الحكومي والقطاع الخاص في تحقيق التنمية المنشودة والعدالة الاجتماعية.

الخلاصة

نتيجة للتحولات والتطورات التي شهدتها الاقتصاديات العالمية، ومع تطور مفهوم التنمية من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة، ومع تطور وسائل وأهداف الاقتصاد التضامني في العقدين الاخرين، فقد توصلت الدراسة الي ان الاقتصاد التضامني بكافة مكوناته والياته ، لم يعد يقتصر دوره على تقديم الرعاية والإعانات الاجتماعية، بل أصبح يقوم بدور رئيسي في تحقيق التنمية بمفهومها المستدام ، ومكافحة الفقر ، والحد من التضخم ، وتوفير فرص العمل ، كما انه يعد مدخلا هاما لدمج القطاع غير المنظم ، وتراكم رأس المال الاجتماعي .

كما بينت الدراسة ان تنظيمات الاقتصاد التضامني لها دور هام في تحقيق التماسك الاجتماعي والعدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للموارد، وكذلك دورها في

خلق مناخ من المشاركة التضامنية والاعتماد على الذات والتمكين للفئات المهمشة، وخلق أدوات تمويلية جديدة.

لكل ذلك يمكن ان نخلص الي أن نمط أداء الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (انتاجا وتوزيعا) تجعل منه قطاعا اقتصاديا مستقلا يمكن ان يعمل جنبا الي جنب مع كل من القطاعين الحكومي والخاص، بما يتطلب ضرورة طرحه كمحور رئيسي ضمن محاور استراتيجية التنمية الشاملة، ولأهمية هذا النمط الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة علي نحو ما بينت الدراسة، يثور تساؤل عن واقع هذا النمط الاقتصادي في جمهورية مصر العربية، وأهمية دوره في النشاط الاقتصادي ؟، وهو ما سنحاول الإجابة عليه في المبحث التالي.

المبحث الثالث

واقع الاقتصاد التضامني في مصر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة

بينت الدراسة ان تصاعد الوزن النسبي للاقتصاد التضامني في عملية التنمية بمفهومها المستدام، يعزي الي اخفاق غالبية التجارب التنموية التي استندت الي أيديولوجيات اهملت البعد الاجتماعي في التنمية، كما خلصت الدراسة الي ان الاقتصاد التضامني كنمط اقتصادي يمكن ان يعمل جنبا الي جنب مع القطاعين الحكومي والخاص، مما دفع الدول المتقدمة والنامية على السواء، وكذلك المنظمات الدولية الي إعطاء اهتمام خاص لهذا النمط الاقتصادي ومكوناته، لاسيما في ظل ما يشهده العالم اليوم من تحولات سياسية واقتصادية.

ولما كانت مصر واحدة من الدول النامية التي شهدت في أواخر القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين تحولات اقتصادية وسياسية ، تمثلت الاقتصادية منها في اعادة الهيكلة الاقتصادية وسياسات الاصلاح الاقتصادي منذ بداية التسعينيات، وما صاحب ذلك من زيادة في دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والتحول نحو الخصخصة، وهو ما اسفر عن تخلي الدولة عن دورها الاقتصادي والاجتماعي، واهمال الفئات المهمشة، اما التحول السياسي فقد تمثل في ثورتي ٢٥يناير ٢٠١١، و٣٠ يونيو ٢٠١٣، وما صاحب ذلك التحول من استمرار في انخفاض في معدلات النمو، وضعف الاستثمارات ، وارتفاع سعر الصرف، ونقص في العملات الأجنبية ، وانخفاض الاحتياطيات، علاوة على ذلك أدت الإيرادات الضعيفة من السياحة بالاشتراك مع الإعانات الضعيفة المستهدفة ، وفاتورة الأجور المرتفعة إلى زيادة حجم الدين العام ، وارتفاع في عجز الموازنة وتزايد معدلات الفقر والتضخم والبطالة. [1]

(1) *International Monetary Fund (IMF), "Arab Republic of Egypt: Request for Extended Arrangement under the Extended Fund Facility-," Country Report No. 17/17, January 2017, p 13.*

في هذا السياق الذي شهد تغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية بدأت الدولة في ٢٠١٤ برنامج الإصلاح الاقتصادي التحويلي الذي يعالج اختلالات الاقتصاد الكلي، وتحسين الاندماج الاجتماعي وتحقيق النمو المستدام، وذلك من خلال سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل المساعدة في تحقيق تعافي الاقتصاد المصري، حددت فيها مجموعة شاملة من الإصلاحات الرامية إلى خفض الدين العام من نحو ٩٨% من الناتج المحلي الاجمالي إلى نحو ٨٨% خلال الفترة من ٢٠١٦ حتى ٢٠١٩ ، وذلك من خلال مراجعة السياسات الخاصة بالنفقات والضرائب ، بما في ذلك تطبيق ضريبة القيمة المضافة ، وخفض الدعم على الوقود ، على الجانب الآخر تبنى البنك المركزي المصري سياسة تحرير سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦، وهو ما أدى إلى انخفاض قيمة الجنيه المصري بنسبة ١٠٠%، كما استهدفت الإصلاحات أيضاً مواجهة بعض التحديات الهيكلية التي تواجه النمو، ومنها تسهيل عملية إصدار التراخيص الصناعية للشركات، وتوفير فرص أفضل للحصول على التمويل، وتحديث إجراءات التعثر المالي والإفلاس.

اسفرت هذه الإصلاحات في الاجل القصير عن اثار اقتصادية واجتماعية أدت الي استمرار ارتفاع عجز الموازنة العامة والذي بلغ نحو ٤٣٨,٥ مليار جنيه بمعدل بلغ ٨,٥% من الناتج القومي وفق إحصاءات ٢٠١٨، وتراوح معدل التضخم من ١٨,١/١٧,٥خلال نفس العام، ولا يزال معدل البطالة مرتفعاً حيث سجل ٢٥,٧% لنفس العام، ووصل معدل الفقر خلال عام ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى نحو٢٩% من عدد السكان ليصل عدد من يعيشون تحت خط الفقر نحو ٢٨ مليون نسمة، منهم نحو ٤,٧مليون نسمة يعيشون في فقر مدقع بنسبة ٥,٣ من السكان. (١)

(١) التقرير الاحصائي الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ٢٠١٨.

في ظل تلك الأثار الاقتصادية والاجتماعية لعملية الإصلاح الاقتصادي، وما تسعي اليه الدولة من تحقيق تنمية مستدامة، تبرز أهمية دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بكافة تنظيماته كقطاع اقتصادي يعمل من ناحية على التخفيف من حدة الازمات الاقتصادية، ومن ناحية اخري كأداة مناسبة لتحقيق التنمية المستدامة.

وتتعدد وتتنوع أدوات ومكونات الاقتصاد التضامني والاجتماعي في مصر علي اختلاف مستوياتها ، لتمثل شبكة أمان اجتماعي واقتصادي تسهم في محاربة البطالة والتخفيف من حدة الفقر وتعمل على تحسين مستويات المعيشة ، منها المنظمات التضامنية الفردية والتي تتمثل في التعاونيات والجمعيات الأهلية غير الهادفة للربح، وكذلك المنظمات الحكومية منها جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر" الصندوق الاجتماعي للتنمية سابقا" ، وبرامج الحماية الاجتماعية ، التي تستهدف الفئات الأشد عوزا ، وستعرض الدراسة في هذا المبحث الهيكل التنظيمي لهذه المنظمات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة وذلك في مطلبين :

المطلب الأول: المنظمات التضامنية الفردية

المطلب الثاني: المنظمات التضامنية الحكومية

المطلب الأول

المنظمات التضامنية الفردية (غير الحكومية)

تتعدد وتتنوع المنظمات غير الحكومية NGOs) منها " التعاونيات، والأحزاب، والنقابات، والاتحادات، والجمعيات " ولعل اهم هذه التنظيمات التضامنية التي تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتمثل في التعاونيات والجمعيات الأهلية غير الهادفة للربح، والتي تعد النموذج الأبرز لتنظيمات الاقتصاد التضامني والأوسع انتشارا في مصر، لذلك سوف تركز الدراسة على الهيكل التنظيمي لهذه التنظيمات التضامنية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

أولا: التعاونيات

تعد التعاونيات من ابرز منظمات الاقتصاد التضامني ، التي تندرج تحت ما يسمي بمنظمات المجتمع المدني أو المنظمات غير الحكومية ، وقد بدأت الدولة في الاعتراف بالتعاونيات وكفلت رعايتها في بداية القرن الماضي منذ عام ١٩٢٧ ، وهو ما نصت عليه دساتير مصر المتعاقبة بما فيها دستور ١٩٧١ الملغي مؤخراً ودستور مصر الجديد ٢٠١٢ ، والذي اعترف بالقطاع التعاوني حيث أورد ضمن نصوصه أن قطاعات الدولة ثلاثة قطاعات وهي (العام، الخاص، التعاوني) ، وان الملكية بحسب هذه القطاعات ثلاثة وهي (الملكية العامة – الملكية الخاصة – الملكية التعاونية) ، كما نص الدستور على التزام الدولة بحماية الملكية التعاونية ورعايتها [1]، وقد صدرت العديد من القوانين التي تنظم التعاونيات في مصر بكافة أنواعها والتي مازالت سارية

(١) - انظر المواد (٢١، ٢٢) من دستور مصر الجديد الجريدة الرسمية ٢٠١٢.

حتى الآن، وسوف نعرض فيما يلي للهيكل المؤسسي للتعاونيات في مصر والقوانين المنظمة لها .[١]

الاتحاد العام للتعاونيات: قد نشأ هذا الاتحاد بمقتضي القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٨ ويخضع لإشراف رئاسة مجلس الوزراء، وهو اعلي منظمة تعاونية مصرية، وهو مكون من الاتحادات التعاونية المركزية الخمس وهي (التعاون الزراعي – التعاون الاستهلاكي – التعاون الإنتاجي – التعاون الإسكاني – تعاون الثرة المائية) ، ويتولى الاتحاد العام للتعاونيات وفقا للخطة التي يضعها مهام (التوجيه- التنسيق- الإشراف- الرقابة) علي أنشطة وحدات القطاع التعاوني بمختلف فروعه النوعية عن طريق أداء دوره القومي اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً في ظل المبادئ التعاونية ، والاتحاد العام للتعاونيات عضو في التحالف التعاوني الدولي والاتحاد التعاوني العربي كما يقوم بمشروعات مشتركة مع العديد من الجهات منها (وزارة التعاون الدولي – معهد التخطيط القومي – الجمعية المصرية لخبراء العلوم والتكنولوجيا) ، ويقدر حجم الأعمال للاتحادات التعاونية في مصر ٢٠١٨ بنحو ٦٢ مليار جنيه ، ومن المتوقع ان تصل الي نحو ١٢٥ مليار جنيه بحلول عام ٢٠٢٢ .[٢]

---

(١) احمد عبد الظاهر، دراسة حالة التعاونيات المصرية، بحث مقدم في الندوة القومية حول " واقع الحركة التعاونية العربية "، الاتحاد التعاوني العربي، منشورات منظمة العمل العربية، في الفترة ٨-١٠ سبتمبر ٢٠١٢، ص ١٠-١٢.

(٢) من المشروعات التي قام بها الاتحاد العام للتعاونيات مشاركة وزارة التعاون الدولي مشروع النظم المستدامة للنخيل والزيتون في شمال سيناء من خلال الاتفاقية المصرية الايطالية لمبادلة الديون بمشروعات التنمية.

- احمد عبد الظاهر، استراتيجية الحركة التعاونية في مصر ٢٠٣٠، ندوة الأهرام التعاوني ٢٠١٧

http://gate.ahram.org.eg/News/1562441.aspx

الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي: وهو قمة بنيان التعاونيات الزراعية التي تخضع للقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨١ بشأن التعاون الزراعي ، ويتبع إداريا وزارة الزراعة ، ويتحدد النشاط الزراعي التعاوني في ثلاث مجالات (الائتمان الزراعي – الإصلاح الزراعي – الاستصلاح الزراعي) ولكل مجال من هذه المجالات بنيان فرعي يقع علي قمته جمعية عامة فتوجد- الجمعية العامة للائتمان الزراعي – الجمعية العامة للإصلاح الزراعي – الجمعية العامة للاستصلاح الزراعي ، وتضم كل جمعية عامة العديد من الوحدات الفرعية التعاونية (الجمعية التعاونية الزراعية) المنتشرة في أنحاء الجمهورية والتي يبلغ عددها نحو ٦٦٨٢ جمعية تعاونية زراعية، تضم في عضويتها نحو ٤,٥ مليون عضو تعاوني ، ويصل حجم أعمال هذه التعاونيات الزراعية نحو ٣٠ مليار جنيه وقد ساهمت هذه التعاونيات في توفير نصف مليون فرصة عمل بشكل مباشر يتركز معظمها في الريف المصري .

الاتحاد التعاوني الإنتاجي المركزي: وهو قمة بنيان التعاونيات الإنتاجية التي تخضع للقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ ، ويتبع إداريا وزارة التنمية المحلية ، وتتنوع أنشطة التعاونيات الإنتاجية إلي أنشطة حرفية في مجالات (الأثاث- الصناعات الهندسية- النسيج والتريكو- الألبان- المصنوعات الجلدية- السجاد والكليم- الملابس والمفروشات ....الخ) كما تقوم هذه الجمعيات بتقديم خدمة نقل الركاب والبضائع ، وقد بلغ عدد هذه الجمعيات نحو ٤٦٩ جمعية تضم في عضويتها نحو١٠٢,٢٧١ ألف عضو وقد بلغ حجم أعمالها أكثر من ١٥ مليار جنيه ، ووفرت فرص عمل تصل إلي مائة ألف فرصة عمل .

الاتحاد التعاوني الاستهلاكي المركزي: وهو يقع علي قمة البنيان للتعاونيات الاستهلاكية ويخضع للقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ ويتبع وزارة التضامن الاجتماعي ،ويضم هذا الاتحاد في عضويته نحو ٣٤٢٦ جمعية استهلاكية غير هادفة للربح ،

إضافة إلي ١٣٩٦ فرعاً منتشرة في أنحاء مصر والتجمعات السكانية ، وتقوم بتوزيع السلع الاستهلاكية الأساسية بسعر موحد دون أي عبء علي ميزانية الدولة ، ويستفيد من الجمعيات الفئات محدودة الدخل والتجمعات العمالية ، ولهذه الجمعيات دور واضح في كبح جماح التضخم ، ويضم الاتحاد في عضويته نحو ٤ ملايين عضو ، وبلغ حجم أعمالها نحو ١٥ مليار جنيه ، كما ساعدت علي توفير نحو ٢٠ ألف فرصة عمل .

الاتحاد التعاوني الإسكاني المركزي: وهو قمة بنيان التعاونيات الإسكانية التي تخضع للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١، ويتبع إداريا وزارة الإسكان ، ويضم في عضويته نحو ٢٣٧٠ جمعية إسكانية تضم في عضويتها ٢,٥ مليون عضو، تساهم هذه الجمعيات في تقديم وحدات سكنية لأعضائها بأسعار اقتصادية، وقد تركزت هذه الوحدات في المدن الجديدة، ومدن القناة ، بالإضافة إلى القرى التعاونية في الساحل الشمالي، وبلغت حجم أعمال هذه الجمعيات نحو ١٨ مليار جنيه، وساهمت في توفير ١٥ ألف فرصة عمل لأعضائها، هذا بالإضافة إلى العديد من فرص العمل في قطاع المقاولات والمهن الحرفية.

الاتحاد التعاوني المركزي للثروة المائية: وهو يخضع للقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٣ ويتبع إداريا وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، وتعتبر هذه التعاونيات قاطرة التنمية في قطاع الثروة السمكية في مصر، فقد ساهمت في تحقيق الأمن الغذائي من إنتاج الأسماك بنسبة ٩٧%، ويبلغ عدد هذه الجمعيات التابعة للاتحاد نحو ٩٣ جمعية تضم في عضويتها ١٠٠ ألف عضو تعاوني، وقد بلغ حجم أعمالها حو ١٠ مليار جنيه، وقد ساهمت في توفير ٢٠٨ ألف فرصة. (١)

(١) عالية المهدي، الاقتصاد التضامني في مصر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، سبتمبر ،٢٠١٧، متاح على الموقع الالكتروني التالي

=

وتعتبر التعاونيات أداة لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، حيث فتح القطاع التعاوني آفاق جديدة لإنشاء مشروعات اقتصادية واجتماعية، تساهم بصورة فعالة في محاربة البطالة والفقر وإدماج صغار المنتجين في السوق، ويعزي ذلك الي ضخامة حجمها واتساع انتشارها وتنوع نشاطاتها ، فهي تضم نحو ١٤,٥ ألف تعاونية تعمل في مجالات مختلفة ، وتضم في عضويتها نحو أكثر من ١١ مليون عضو يستفيدون بشكل مباشر من خدماتها ، بالإضافة إلي الخدمات التي تقدمها للمجتمع بشكل غير مباشر، من ذلك تزويده بالسلع والخدمات ، وتوفير فرص عمل بلغت نحو ٨٤٥ ألف فرصة عمل لأعضائها ، وملايين من فرص العمل في القطاعات المساعدة الأخرى ، ودورها في نقل التكنولوجيا المتطورة ، وتعزيز مصادر الدخل القومي ، وتأهيل وتدريب المتعاونين والعاملين ، ومما يثير الدهشة أن قطاع بهذا الحجم ، ورغم حجم مساهمته في الاقتصاد المصري ؛ إلا انه لا توجد إحصاءات تشير إلي حجم مساهمة التعاونيات في الناتج القومي ، ويرجع ذلك إلي أن الدولة تعتمد في حساب الناتج القومي علي مساهمة كلا من القطاعين العام والخاص فقط .[١]

وتعد التعاونيات الزراعية علي وجه الخصوص أحد أهم الأدوات الاستراتيجية لتحقيق العدالة المكانية فيما يتعلق بتوزيع أعباء التنمية وجني ثمارها، لتقليل الفجوة التنموية بين الريف والحضر ، وذلك عن طريق زيادة معدلات فائض الإنتاج الزراعي ، وإعادة تدويره نحو الريف، بدلا من تعبئته نحو التراكم الرأسمالي ، وذلك من خلال الدعم الذي تقدمه التعاونيات للمشروعات الريفية الصغيرة والمتوسطة ومتناهية =

acpss.ahram.org.eg/News/16390.aspx

(١) احمد عبد الظاهر، دور التعاونيات في تعزيز فرص التنمية الشاملة، الندوة القومية، منظمة العمل الدولية، شرم الشيخ -جمهورية مصر العربية، ٢٣-٢٥ نوفمبر ،٢٠١٤، ص ١٥.

الصغر ، بما يؤدي إلي تنمية حقيقية في الريف المصري يكون من ثمارها القضاء علي الفقر والبطالة والنهوض بالخدمات الريفية ، وتحقيق العدالة الاجتماعية .[١]

ثانيا: الجمعيات الأهلية

تقوم الجمعيات الأهلية بدور وسيط بين الفرد والدولة ، فهي كفيلة بالارتقاء بشخصية الفرد عن طريق نشر المعرفة والوعي وثقافة الديمقراطية، وتعبئة الجهود الفردية والجماعية لمزيد من التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، والتأثير في السياسات العامة وتعميق مفهوم التضامن الاجتماعي [٢]، وازدهرت الجمعيات الأهلية في مصر وزاد عددها مع اعتراف دستور ١٩٢٣ والدساتير المتعاقبة ، وورد النص عليها في دستور ٢٠١٣ " ان للمواطنين حق تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية على أساس ديمقراطي ، وتكون لها الشخصية الاعتبارية بمجرد الإخطار، وتمارس أنشطتها بحرية ، ولا يجوز للجهات الإدارية التدخل في شؤنها ، أو حلها أو حل مجالس إدارتها أو مجالس أمنائها إلا بحكم قضائي ، وقد صدر قانون إنشاء الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم ٣٢ في عام ١٩٦٤، ويعتبر القانون رقم٨٤ لسنة ٢٠٠٢ هو المنظم لعمل الجمعيات الأهلية، ويقدر عدد الجمعيات الأهلية في مصر عام

(١) - ماجد ابوالنجا الشرقاوي، نحو رؤية لتفعيل دور التعاونيات الزراعية كمخل للتنمية الريفية في مصر، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، علمية محكمة، العدد ابريل ٢٠١٤، ص٣٠.

(٢)- تعود بدايات ظهور المنظمات الأهلية في مصر إلى القرن التاسع عشر، حيث نشأت أول جمعية أهلية في مصر عام ١٨٢١ باسم الجمعية اليونانية بالإسكندرية. وبعدها توالي تأسيس الجمعيات. فهناك جمعيات ذات طابع ثقافي مثل جمعية مصر للبحث في تاريخ الحضارة المصرية عام ١٨٥٩، وجمعية المعارف عام ١٨٦٨والجمعية الجغرافية عام ١٨٧٥، وهناك جمعيات ذات طابع ديني مثل الجمعية الخيرية الإسلامية عام ١٨٧٨ وجمعية المساعي الخيرية القبطية عام ١٨٨٨.

٢٠١٧ بحوالي ٥٠ ألف جمعية، وبلغ عدد أعضائها حوالي ٣ مليون عضو في نفس العام.(١)

وتوجد ثلاث أشكال رئيسية للجمعيات الأهلية في مصر وهي:

أ- جمعيات خيرية: وتسعي إلى توفير الخدمات الاجتماعية للمحتاجين مثل محو الأمية وإنشاء مدارس ومستشفيات تقدم خدمات طبية مجانية وخدمات ثقافية، ومعظم هذه الجمعيات ذات طابع ديني إسلامي ومسيحي، وتمثل الجمعيات الدينية والثقافية والعلمية ٢٣٪ من إجمالي عدد الجمعيات الأهلية في مصر.

ب- جمعيات التنمية المحلية: وهي جمعيات تعمل في مجال التنمية، حيث تعمل علي نصرة الفئات المهمشة وتساعد في كسب القدرات والخبرة والاعتماد على النفس، من أهم الأدوار التنموية التي تقوم بها مكافحة الفقر، وتطوير التعليم، والخدمات الصحية والدينية، وتمثل هذه الجمعيات نحو ١٤% من اجمالي الجمعيات الأهلية في مصر.

ج- الجمعيات الدفاعية والحقوقية: تسعي هذه الجمعيات للدفاع عن قضايا معينة منها حقوق الإنسان، وحماية البيئة والدفاع عن المرأة ، وقد ظهرت هذه الجمعيات حديثاً، حيث تم تأسيس أول جمعية في مصر عام ١٩٧٥، وهي الجمعية المصرية لحقوق الإنسان، وتعد هذه الجمعيات أكثر الجمعيات تأثيراً علي السياسات الحكومية وتواصلاً مع العالم الخارجي، و يبرز دور هذه الجمعيات في الإشراف علي الانتخابات ، ورصد الأحداث التي تقع خلالها وتصدر تقارير عنها، كما أنها تقوم بمراقبة أعمال الحكومة وتصدر تقارير

(١) - عبد الحميد إسماعيل خلف، الجمعيات الأهلية في مصر، مجلة العلوم الاجتماعية، المملكة العربية السعودية، نوفمبر ٢٠١٥، ص ١٠.

عنها، من أهم المنظمات الحقوقية والدفاعية الموجودة في مصر(الجمعية المصرية لحقوق الإنسان ، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان ، والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مؤسسة قضايا المرأة المصرية، المركز المصري لحقوق المرأة).[١]

وقد ارتبط ظهور الجمعيات الأهلية بمكافحة الفقر خاصة في المناطق العشوائية التي تتركز فيها ظاهرة الفقر للنهوض الشامل بالمجتمع المحلى، من خلال تطوير البنية الأساسية (المساكن ، والصرف الصحي) وتقديم الخدمات في مجالات الصحة والتعليم والتدريب ، وتوفير فرص العمل ، وتشهد الجمعيات الأهلية تحولا في منهجية عملها ، فبعد أن كانت تعتمد أسلوب البر والإحسان بين مانح ومتلقي، اتجهت إلى منهجية تنموية تقوم علي الاعتماد على الذات ، وذلك من خلال تقديم القروض للمشروعات الصغيرة ، وتدريب وتأهيل العاملين ، كما اتجهت شبكة الجمعيات الأهلية بشراكة مع المجلس القومي للمرأة ، نحو تدريب وتأهيل المرأة المعيلة للاضطلاع بمشروعات صغيرة ، من خلال القروض ، وتمكين المرأة الفقيرة ومحو أميتها وتأهيلها للاستفادة بالقروض الصغيرة، [٢]

وللجمعيات الأهلية في مصر دور بارز في تقديم المساعدات المالية وغير المالية، لتنمية قدرات ومهارات رواد الأعمال، فقد بلغ عدد الجمعيات التي تعمل على

---

(١) محمد سيد عبد الحميد خليل، فاعلية مؤسسات المجتمع المدني في مصر ٢٠١٦، دراسة بحثية، المركز العربي الديموقراطي، ٢٠١٧، ص

- على الدين هلال، النظام السياسي المصري: بين إرث الماضي وآفاق المستقبل ١٩٨١-٢٠١٠، الطبعة الأولي، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠١٠، ص٤١٢: ٤٢٣.

(٢) أماني قنديل، دور الجمعيات الأهلية في تنفيذ الأهداف الإنمائية في مصر، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الخامس للمجلس القومي للمرأة، ١٤-١٦ مارس ٢٠٠٥. ص .١٠

تمكين رواد الأعمال نحو ٧٤٣جمعية وبلغ عدد فروعها ٤٧٠ فرع منتشرة في جميع المحافظات المصرية، وتقدر قيمة الخدمات المالية المقدمة لرواد الأعمال في مصر نحو ٤,٣ مليار جنيه ، استفاد منها نحو ١,٩ مليون عميل وفق احصاءات عام ٢٠١٨، ويعتبر هذا التمويل أحد المصادر الرئيسية القليلة لنسبة ٣٨ % من الفقراء ذوي النشاط الاقتصادي، مما كان له بالغ الأثر في النهوض بهذه المشروعات، والمصدر الآخر الرئيسي للتمويل هو التمويل الذاتي، الذي يعتمد عليه نسبة ٦٢ % من رواد الأعمال. (١)

وتتعدد الخدمات التي تقدمها الجمعيات الأهلية للحد من الفقر، من أهمها التمويل متناهي الصغر، حيث يعد أحد وسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمساعدة محدودي الدخل من صغار المزارعين والمنتجين ، لتمكينهم من الخروج من دائرة الفقر ، وأشهر تجربة هي بنك غارمين، ووفقًا لدراسة مسحية أجريت في مصر عام ٢٠١٦، اثبتت ان لهذه الخدمات المالية التي تقدمها الجمعيات الاهلية اثر ايجابي على مستوى معيشة الأسر الفقيرة، من ضمنها شعور ٧٦ % ممن حصلوا على تمويل بالاستقلال المالي، كما أثر بالإيجاب على ٥٠ % من المقترضين على مستوى السلع الاستهلاكية التي يستخدمونها من حيث نوعية وكمية الغذاء ، وأفاد ٤٠ % من الذي لديهم أطفال حدوث تغير إيجابي في مستوى التعليم، ونفس النسبة أفادوا حصولهم عن خدمات طبية أفضل.(٢)

(١) تقرير الهيئة العامة للرقابة المالية، وحدة الرقابة على التمويل متناهي الصغر للجمعيات والمؤسسات الأهلية، الربع الثالث ٢٠١٨، ص ٤.

(٢) المركز المصري لدراسات السياسات العامة، إصلاح مناخ الأعمال والمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر في مصر. "مشكلات التمويل متناهي الصغر" ٢٠١٧، ص ٤.

وتشير البيانات الي أن الغالبية العظمى من الجمعيات الأهلية تتركز في محافظات الصعيد بأكثر من ٥٠٪ من العدد، ومحافظة القاهرة بحوالي ٢٠٪ من إجمالي الجمعيات، والباقي يتوزع على باقي المحافظات ما بين الوجه البحري ١١٪ والإسكندرية ٣٪ ثم باقي المحافظات، ويتم تمويل الجمعيات من ثلاثة مصادر أساسية وهي التمويل الذاتي من تبرعات الأعضاء أو المنح الحكومية أو المنح والمساعدات الدولية، وتؤكد البيانات القليلة المتاحة أن الغالبية العظمى من تمويل الحكومة توجه للجمعيات بالقاهرة، بينما الغالبية من المنح الدولية توزع على الجمعيات في منطقة القاهرة الكبرى ٤٠٪ ، والصعيد ٥٠٪ ، بينما نصيب محافظات الوجه البحري "باستثناء دمياط والإسكندرية" ضئيل للغاية ولا يزيد عن ٥٪ من إجمالي المنح الدولية، وفي محاولة لتقدير ما يمثله إنفاق الجمعيات الأهلية لإجمالي الناتج المحلي وفي ظل شح البيانات، تم الاستعانة ببيانات ٢٠١٢ حيث بلغ اجمالي مساهمتها في الناتج القومي بنحو ٧,٧٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي .[1]

تقييم دور المنظمات التضامنية غير الحكومية في التنمية

رغم الدور التنموي الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية (تعاونيات – جمعيات أهلية)؛ الا انه توجد هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في صياغة الدور التنموي لهذه المنظمات، بعضها سياسي وبعضها اقتصادي والبعض الآخر منها ثقافي واجتماعي، ونوضح أثر هذه العوامل فيما يلي:

(١) - انجي محمد عبد الحميد، دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي، دراسة حالة الجمعيات الأهلية في مصر، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، سلسلة دراسات وأبحاث، العدد الأول، ٢٠١٦، ص ٩٥.

عوامل السياسية: تتمثل في طبيعة النظام السياسي، ومدى هامش الحريات والديمقراطية المتوافر للمجتمع المدني، خاصة، ان هذا العامل السياسي يحدد مبدئياً طبيعة دور هذه المنظمات، حجمها انشطتها، ومدى نموها.

عوامل تنظيمية: وهي عوامل مرتبطة بالعوامل السياسية تتمثل في التشريعات والقوانين، اذ انها تعكس بما تتضمنه من قيود درجة تحرير المنظمات غير الحكومية، والتي تفسر طبيعة النظام السياسي من جهة، والعلاقة بين المجتمع المدني والدولة من جهة اخرى، وتمتد هذه التشريعات الى حق تأسيس المنظمات غير الحكومية، وحقوق الدولة في الرقابة والاشراف عليها، وحقوق ممارسة النشاط واختيار مجال التخصص او النشاط، كما تمتد الى حق الدولة في حل او تصفية المنظمة.

عوامل أيديولوجية: تتعلق بصياغة ادوار واهداف المنظمات غير الحكومية والسياسات الاقتصادية المرتبطة بها، والقيم والثقافة السائدة، التي تؤثر علي توافر درجة المشاركة الشعبية في عملية التنمية.

الاهتمام الدولي: وهو أحد العوامل المؤثرة في صياغة دور المنظمات غير الحكومية في التنمية، والذي تقوم به مؤسسات التمويل الدولية، وما يرتبط بذلك من اتجاهات تدفق التمويل نحو دعم انشطة لها الأولوية.

ومما لا شك فيه ان الازمات السياسية والاقتصادية التي شهدتها مصر قد اثرت في صياغة دور المنظمات غير الحكومية، خاصة الجمعيات الأهلية، مما جعلها تواجه مجموعة من المشكلات تتمثل أهمها فيما يلي:

غياب ديمقراطية عملية صنع القرار، مما كشف عن قصور الممارسة الديمقراطية داخل المنظمات غير الحكومية، وهو ما يشير إلى التناقض بين المطالبة بالديمقراطية وبين الواقع الفعلي لهذه المنظمات

اتجاه العناصر المؤثرة على ادوار المنظمات غير الحكومية في التنمية، خاصة فيما يتعلق بصياغة العلاقات فيما بينها والتي تكون تكاملية أحيانا وتنافسية أو صدامية في أحيان أخرى.

احتياج الكثير من المنظمات غير الحكومية إلى عملية بناء القدرات بما تتضمنه من تدريب على التطوير الإداري والبناء المؤسسي، وقواعد بيانات لتسهل من عملها وبناء شبكاتها.

عدم وجود تمويل مستقل لها يعتمد بشكل أساسي على مصادر محلية، واعتمادها على الخارج في جانب كبير من التمويل، مما جعله أداة في يد المتربصين.

المطلب الثاني

المنظمات التضامنية الحكومية

تعرف المنظمات الحكومية بأنها تلك المؤسسات التي تنشئها الدولة، وتقوم على إدارتها ودعمها، وهذه المنظمات بمثابة الأدوات التي تستخدمها الدولة في تنفيذ سياستها الاجتماعية، حيث يشير مفهوم السياسة الاجتماعية الي مجموعة القرارات الصادرة من السلطة المختصة لتحقيق الأهداف الاجتماعية العامة، والمرتبطة بمجالات الرعاية الاجتماعية، وأسلوب العمل وأهدافه في حدود أيديولوجية المجتمع، حيث تستهدف السياسة الاجتماعية للدولة تحقيق ما يلي:

إنتاج رأس المال البشري والحفاظ عليه وتطويره، من خلال تقديم رعاية صحية وتعليمية، والتدريب المستمر.

الحماية الاجتماعية، من خلال برامج الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية، ورعاية الفئات الأشد عوزا.

تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز مبدأ المساواة، والتمكين للفئات المهمشة، للمشاركة في عملية التنمية. (١)

ويتم تنفيذ السياسة الاجتماعية للدولة من خلال المنظمات ومجموعة البرامج والمشروعات الخدمية والإنتاجية المترابطة والمتكاملة التي تتضمنها خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويعد جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (الصندوق الاجتماعي للتنمية سابقا) أحد أهم المنظمات الحكومية التي تضطلع بتنفيذ السياسة الاجتماعية للدولة، بالإضافة الي مجموعة برامج الحماية الاجتماعية التي تقدمها الدولة، وفي هذا السياق سنقوم بتناول دور كلا منهما في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في مصر.

أولا: الصندوق الاجتماعي للتنمية

يعد الصندوق الاجتماعي للتنمية أحد اهم أدوات الاقتصاد التضامني الحكومية في مصر، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد تم إنشاؤه عام ١٩٩٠ ليصبح شبكة أمان اجتماعي واقتصادي تسهم في محاربة البطالة والتخفيف من حدة الفقر وتحسين مستوي المعيشة، ولعل أهم برامج الصندوق الاجتماعي كانت تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، والتي أسهمت في خلق فرص عمل، وإن كان تقدير عدد الفرص سنويًا يتفاوت بحسب أسلوب الحساب وتقدير متوسط تكلفة فرصة العمل.

وفى أبريل عام ٢٠١٧ وبموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٧ تم تطوير دور الصندوق الاجتماعي للتنمية ليصبح جهاز تنمية المشروعات المتوسطة

(١) طلعت مصطفى السروجي، منال عبد الستار فهمي، السياسة الاجتماعية، جامعة حلوان، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي ،٢٠٠٥، ص ٣٠.

والصغيرة ومتناهية الصغر، ليندرج تحت هذا المسمى كلا من " الصندوق الاجتماعي للتنمية، ومجلس التدريب الصناعي "، ويصبحا كيان واحد، وتتمثل المحاور الاستراتيجية لجهاز المشروعات الصغيرة في كل من توفير البيئة التشريعية والتنظيمية، وكذلك إتاحة التمويل، وريادة الأعمال، والصادرات والاندماج في سلاسل القيمة، وخدمات تنمية الأعمال، وتتنوع الخدمات التي يقدمها الجهاز ما بين خدمات مالية وخدمات غير مالية، نوضحها كما يلي.

الخدمات المالية التي يقدمها جهاز تنمية المشروعات

تتمثل الخدمات المالية في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر الجديدة والقائمة، والتي تتنوع ما بين مشروعات (انتاجية، صناعية، تجارية، خدمية، حرفية) وكذلك مشروعات الثروة الحيوانية والسمكية والداجنة، ومشروعات الفرانشايز[١]، وتعتبر المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر جزءاً رئيسياً من استراتيجية الدولة لتعزيز النشاط الاقتصادي بين الفئات المهمشة وصغار المنتجين في مصر، وتخفيض نسبة البطالة وزيادة فرص العمل.

وقد وصلت اجمالي قيمة القروض التي منحها الجهاز لتمويل المشروعات الصغيرة ومشروعات الإقراض المتناهي والمباشر حتى عام ٢٠١٨ نحو ٣٤,٥ مليار جنيه، يستفيد منها نحو ٢,٣٨٣,٥٦٥ مشروع، وقد ساعدت هذه المشروعات على توفير فرص عمل بلغت ٤,٥ مليون فرصة عمل، ومن المتوقع أن يستفيد نحو ٧ مليون من أصحاب المشروعات من القروض متناهية الصغر في غضون الأربع سنوات

(١) - مشروعات الفرانشايز هي أحد الأساليب الفعالة لنقل التكنولوجيا المتقدمة من الدول الاجنبية التي نحتاج اليها في مصر، وتوفير فرص العمل، وزيادة الاستثمارات، وخاصة مشروعات الامتياز التجاري في مصر القائمة على العلامات التجارية، ويوجد هناك أكثر من ٨٠% من المشروعات العاملة بنظام الفرنشايز داخل السوق المصري.

المقبلة، ويوضح الجدول التالي قيمة القروض التي منحها الجهاز، وعدد المشروعات، وعدد المستفيدين منها حتى عام ٢٠١٨.

جدول رقم (١)

الإنجازات المالية لجهاز تنمية المشروعات المحققة حتى عام ٢٠١٨

البيان	اجمالي المنصرف الفعلي (بالمليار جنيه)	عدد المشروعات	اجمالي فرص العمل
مشروعات صغيرة	٢٠,٣	٣٨٤,٢٢٩	١,٦٨١,٢٥٩
مشروعات الإقراض المباشر	٣,٠	٣٤,٦٧٨	٩٥,٩٩٦
مشروعات الإقراض المتناهي	١١,٢	٢,٣٨٣,٥٦٥	٢,٧٢٤,٤٩٢
الاجمالي	٣٤,٥	٢,٨٠٢,٤٧٢	٤,٤٠١,٧٤٧

المصدر: جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ابريل، ٢٠١٨.

الخدمات غير المالية التي يقدمها جهاز تنمية المشروعات

تشمل الخدمات غير المالية التدريب على التسويق، وإدارة المشروعات، والترويج للمشروعات المتميزة لتيسير حصولها على فرص تصديرية، وكذلك إتاحة الفرص للاشتراك بالمعارض الموسمية والدائمة الداخلية منها والخارجية التي ينظمها الجهاز، وتوفير فرص تسويقية الكترونية للمشروعات من خلال الاشتراك بالكتالوج الإلكتروني ، ورعاية الحضانات التكنولوجية، وتقديم خدمات الأعمال الفنية والتكنولوجية، كما يقوم الجهاز بدعم عملية دمج الوحدات غير الرسمية من خلال ٣٣ وحدة شباك واحد بالمحافظات، وتقديم الاستشارات ودراسات الجدوى الاسترشادية للمشروعات، ومشروعات خدمة المجتمع، التي تهدف الي تمويل مشروعات البنية الأساسية ، ومشروعات تنمية المجتمع بهدف خلق فرص عمل من أنشطة كثيفة التشغيل، وفي مجال التدريب قام الجهاز بإنجاز عدد ٢٠٠ دورة تدريبية لتدريب رواد

الاعمال ، مما نتج عنه تخريج نحو ٥٠٠٠ متدرب ، ويوضح الجدول التالي الخدمات غير المالية التي قدمها الجهاز حتي عام ٢٠١٨ .

جدول رقم (٢)

الإنجازات غير المالية لجهاز تنمية المشروعات المحققة حتى عام ٢٠١٨

نوع المعارض	عدد المعارض	إجمالي مبيعات وتعاقدات (بالمليون)	عدد العارضين
معارض مركزية	٢٣	١٤,٧	٩٩٣
معارض داخل المحافظات	١٠٨	٢٥,٣	١,٥٠٥
معارض خارجية	٤	٠,٥٤٢	٥٤
الإجمالي	١٣٥	٤٠,٥	٢,٥٥٢

المصدر: جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ابريل، ٢٠١٨.

ويقوم الجهاز بتقديم خدماته المالية وغير المالية للمشروعات من خلال عدة اليات تتمثل في:

- البنوك والجمعيات والشركات
- فروع الجهاز المختلفة بالمحافظات
- المنح للمحافظات والوزارات لتنفيذ مشروعات بنية أساسية وبنية مجتمعية كثيفة
- الجمعيات الأهلية وصغار المقاولين بهدف اتاحة فرص عمل للعمالة الموسمية.

تقييم دور جهاز تنمية المشروعات

رغم الخدمات المالية وغير المالية التي يقدمها جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، ورغم أهمية الدور الحيوي الذي تقوم به هذه

المشروعات في الحد من الفقر والبطالة؛ الا انه مازالت هناك بعض المعوقات التي تواجه هذه المشروعات، وكذا مساهمتها في الناتج الكلي، أهمها ما يلي:

انخفاض نسبة التمويل الموجه من البنوك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تشير الدراسات الي ان نسبة ما تخصصه البنوك لتمويل هذه المشروعات لا تتجاوز ٤% من اجمالي محافظها الائتمانية، بسبب ارتفاع درجة المخاطرة وعدم توافر الضمانات الكافية في هذه المشروعات، مما يمثل تضارب حاد بين نظرة البنوك ونظرة الدولة في اهتمامها بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. (١)

محدودية قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على زيادة حجم رأسمالها، والاعتماد على التمويل للتوسع في الإنفاق الاستثماري.

تضاؤل نسبة المنشآت المتوسطة وضعف مساهمتها في التشغيل مقارنة بالمشروعات الصغيرة والمتناهية، والتي تمثل النسبة الأكبر من المنشآت التي يمولها جهاز تنمية المشروعات، وهو ما يتطلب دعم المشروعات المتوسطة ومساندة المشروعات الصغيرة لتطوير حجمها .

قلة المعارض الخارجية التي يقيمها الجهاز، وانخفاض حجم مبيعاتها يشير الي قلة الإنتاج الموجه للتصدير.

---

(١) البنك المركزي المصري، مشكلات التمويل متناهي الصغر في مصر، سلسلة أوراق سياسات، ٢٠١٧، ص٣.

- اتحاد المصارف العربية، ابتكارات التكنولوجيا المالية ومستقبل الخدمات المصرفية، المؤتمر المصرفي العربي العام، القاهرة ،٢٠١٨. متاح على الموقع الالكتروني التالي

http://www.uabonline.org

غياب التكامل والتشابك بين المشروعات التي يمولها الجهاز والمشروعات الكبيرة، مما يفقد هذه المشروعات مزايا التكامل والتشابك.

على الرغم من تلك التحديات التي تواجه جهاز تنمية المشروعات في مصر، الا انه مازالت هناك فرصة سانحة لتطوير دور الجهاز بحيث يتمكن من النهوض بدور أكثر استدامة وفعالية في بناء سوق التمويل متناهي الصغر، من خلال مواجهة بعض التحديات الهيكلية والتشغيلية والاستراتيجية، وإحداث التكامل مع المشروعات كبيرة الحجم للاستفادة من التشبيك مع المشروعات الصغيرة، لضمان تكامل سلاسل التوريد المحلية، بالإضافة إلى السعي نحو إقامة المجمعات الصناعية المتخصصة كثيفة العمالة، واستهداف دعم التوجه التصديري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: برامج الحماية الاجتماعية في مصر

يرتبط مفهوم الحماية الاجتماعية بجوهر مبادئ العدالة الاجتماعية، لإعادة توزيع الثروة بشكل عادل من خلال الانفاق الحكومي، لتمويل برامج الحماية الاجتماعية، وتضمن هذه البرامج للأفراد استدامة حصولهم على السلع الأساسية والخدمات، لتحقيق مستوي لائق من المعيشة، لذلك فإن برامج الحماية الاجتماعية تعد أحد اهم مكونات الاقتصاد التضامني التي توليها الدول والمنظمات الدولية اهتماما خاصة في أوقات الأزمات، فضلا عن كونها أحد أهم اليات التنمية الشاملة والمستدامة. (١)

(١) جاءت الحماية الاجتماعية ضمن اولويات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وحرصت منظمة الاسكوا على ادراجها ضمن وثيقة ريو ٢٠، التي تؤكد على ضرورة توفير الحماية الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع وتعزيز النمو والقدرة على الصمود والعدالة" والتماسك الاجتماعيين «، وتشجع المبادرات الوطنية والمحلية التي تهدف إلى توفير الحد الأدنى للحماية الاجتماعية لجميع المواطنين.

=

وقد تبنت مصر مؤخرًا برنامجًا طموحًا للإصلاح الاقتصادي يستدعي أن يصاحبه برامج ومشروعات حماية اجتماعية من شأنها تخفيف الآثار السلبية المحتملة على الطبقات الفقيرة والهشة، خاصة وان مصر تنتمي إلى قائمة الدول التي تقع ضمن الحد المتوسط الأدنى للدخل، حيث يبلغ معدل الفقر لديها نحو ٢٧,٨%، وأنها تعد ضمن الدول التي تصنف على أنها مستورد صافٍ للغذاء، مما يجعلها عرضة بشكل كبير لصدمات أسعار الغذاء العالمية في ظل تحرير سعر الصرف، حيث يبلغ الإنفاق على الغذاء حوالي ٤١% من إجمالي الإنفاق العائلي في مصر.

في هذا السياق باتت الحماية الاجتماعية ضرورة ملحة توليها مصر اهتماما في خطتها التنموية، وتكفلت الدولة بتحقيقها ، حسبما نص عليه دستور ٢٠١٤ " تكفل الدولة توفير خدمات التأمين الاجتماعي ، ولكل مواطن لا يتمتع بنظام التأمين الاجتماعي الحق في الضمان الاجتماعي، بما يضمن له حياة نزيهة، ان لم يكن قادرا على اعالة نفسه وأسرته، وفى حالة العجز عن العمل والشيخوخة والبطالة، وتعمل الدولة علي توفير معاش مناسب لصغار المزارعين، والصيادين، والعمالة غير المنتظمة وفقا للقانون ، كما تلتزم الدولة بتقديم الرعاية الصحية، والتعليم حق لكل مواطن، وذلك بهدف تحقيق التنمية المستدامة، بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد القومي ، ورفع مستوي المعيشة ، وزيادة فرص العمل ، وتقليل معدلات البطالة ، والقضاء علي الفقر. [1]، وتتنوع برامج الحماية الاجتماعية في مصر لتشمل برامج الدعم النقدي والسلعي، وبرامج الرعاية الصحية.

=

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا " الإسكوا"، العدالة الاجتماعية في السياسات العامة للدول العربية، ورقة مناقشة قدمت خلال الدورة الوزارية الثامنة والعشرين للإسكوا، تونس، سبتمبر ٢٠١٤، ص٥٦، متاح على الموقع الالكتروني التالي.

E/ESCWA/ SDD/Paper Technical/2014

(١) دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤، المواد (٨-٩-١٧-١٨-١٩-٢٧)

برنامج الدعم النقدي

تقوم وحدة العدالة الاقتصادية بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي في تصميم وتنفيذ برنامج يهدف إلى حماية الفقراء، من خلال تقديم الدعم النقدي الاستهدافي "الموجه"، لتلبية احتياجات الفئات الأكثر فقرًا، من ذلك برنامج " تكافل وكرامة" وهو برنامج يقوم بتقديم الدعم النقدي "غير المشروط" إلى كبار السن وغير القادرين عن العمل، ويعد هذا برنامجًا جديدًا نسبيًا، قامت الحكومة بإطلاقه في عام ٢٠١٥ بدعم من البنك الدولي عبر قرض وصلت

قيمته إلى ٤٠٠ مليون دولار، قام البرنامج بتغطية ١,٧ مليون أسرة حتى يونيو ٢٠١٧. (١)

كما توجد تدخلات (برامج) اخري تكميلية لبرنامج الدعم النقدي منها على سبيل المثال:

برنامج "فرصة" ويستهدف هذا البرنامج بشكل أساسي توفير فرص تأهيل وعمل للأسر القريبة من خط الفقر، والتي لا تنطبق عليها معايير الاستحقاق الخاصة ببرنامج "تكافل وكرامة، ويهدف البرنامج إلى توفير ٥٠ ألف فرصة عمل في ٨ محافظات في صعيد مصر بحلول منتصف ٢٠١٨، و١٠ آلاف فرصة عمل في المناطق

(١) - يستهدف برنامج تكافل الأسر التي تعاني من الفقر الشديد وتحتاج إلى دعم نقدي وخدمي على أن يكون لديها أطفال في الفئة العمرية حتى ١٨ سنة، ويمنح البرنامج ٣٢٥ جنيه للأسرة بالإضافة إلى منحة لكل تلميذ في مراحل التعليم المختلفة تتراوح من ١٠٠/٦٠ جنيه شهريا، أما برنامج كرامة فيستهدف الفئات التي تعاني من الفقر الشديد ولا تستطيع أن تعمل وغير قادرة على الكسب ككبار السن ٦٥ سنة فأكثر أو من لديه عجز كلي أو إعاقة تمنعه عن العمل هذا ويمنح البرنامج لكل فرد مبلغ ٣٥٠ جنيه بحد أقصى ٣ افراد في الأسرة.
- انظر بيان مشروع الموازنة العامة للدولة ٢٠١٨/٢٠١٧، وزارة المالية ص٨٣.

الصناعية، إضافة الي ٧٠ ألف قرض ميسر لخلق فرص عمل للمرأة المُعيلة، وتطوير القدرات المهنية لعدد ٢٢ ألف شاب لتأهيلهم للعمل.

برنامج كفاية ٢: يندرج مشروع "كفاية ٢"، والذي يمتد فترته لعامين، ضمن التدخلات التكميلية التي تقع تحت مظلة برنامج "تكافل"، ويهدف المشروع إلى الحد من الزيادة السكانية بين الأسر المستفيدة من برنامج تكافل "أكثر من مليون أسرة" في المناطق ذات أعلى نسب إنجاب، من خلال رفع وعي السيدات تجاه مفهوم الأسرة الصغيرة، وإتاحة وتحسين جودة خدمات تنظيم الأسرة بالمحافظات المستهدفة، وتمكين المجتمع المدني والقوى العاملة في مجال تنظيم الأسرة.

مبادرة سكن كريم: تهدف هذه المبادرة إلى توصيل الصرف الصحي ومياه الشرب للمنازل الخاصة بالمنتفعين من برنامج الدعم النقدي في أفقر ثلاث محافظات في مصر "أسيوط وسوهاج وقنا" وكذلك تسقيف وترميم هذه المنازل. (١)

برنامج دعم الغذاء والتموين

يقوم البرنامج بتقديم دعم سلعي غذائي "مثل الأرز والسكر" وغير غذائي "مثل مساحيق الغسيل"، من خلال بطاقات التموين، عبر شبكة واسعة من منافذ التوزيع العامة والخاصة، ويبلغ عدد المسجَّلين في البرنامج أكثر من ٦٠ مليون مواطن "ثلثي عدد السكان تقريبا"، ويحتاج البرنامج بصورة ماسة وعاجلة إلى تحسين الاستهداف، غير أن الحكومة قد قامت مؤخرًا بزيادة قيمة الدعم في ظل عملية تنقية تدريجية لقاعدة البيانات الخاصة بالمنتفعين، بغرض قصر الدعم على الفئات

(١) - نهلة زيتون، برامج الحماية الاجتماعية في مصر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٧، ص ٢٣.

المستحقة، ويقدر دعم السلع التموينية في مشروع الموازنة العامة للدولة في السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ بنحو ٢٠٦,٣٠٨ مليون جنيه.

برنامج الرعاية الصحية

يعد الحصول على الرعاية الصحية ذات الجودة حق لكل مواطن ، وخطوة أساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية، وعليه فقد بدأ بالفعل اتخاذ الخطوات التدريجية لزيادة الإنفاق على القطاع الصحي تدريجيا لتصل إلى ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٧/٢٠١٦ ، وفي هذا الإطار تقوم وحدة العدالة الاقتصادية بالتعاون والعمل مع الجهات المعنية الأخرى على الإعداد للمرحلة الانتقالية لتطبيق نظام التأمين الصحي الاجتماعي الشامل الجديد ، الذي يهدف إلي حصول جميع المواطنين على خدمات رعاية صحية ذات جودة عالية، وذلك بالإضافة إلى قيام الوحدة بإعداد الدراسات الاكتوارية اللازمة لتحديد الموقف المالي لنظام التأمين الصحي الاجتماعي الشامل الجديد، لتوفير موارده والأعباء المالية المترتبة على تطبيقه سنويا وذلك لضمان استدامته المالية، وذلك كخطوة أساسية لتنفيذ رؤية الحكومة المصرية بتحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام ٢٠٣٠، وتبلغ قيم الانفاق علي برامج الرعاية الصحية لغير القادرين في موازنة ٢٠١٨/٢٠١٧ نحو ٣ مليار جنيه، وهو ذات المبلغ في موازنة ٢٠١٧/٢٠١٦.

٤-التأمينات الاجتماعية والمعاشات

رغم ان نظام المعاشات في مصر يعد من أفضل نظم المعاشات في العالم من حيث اتساع نطاق التغطية؛ الا انه يتسم بعدم الاستدامة، ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض مستوى المساهمات، ومن ثم قيمة المعاشات التي يجري حسابها كنسبة من الراتب الأساسي، والذي يمثل في المتوسط ٢٥% من الأجر الإجمالي، لذلك فان نظام

التأمينات والمعاشات في مصر بحاجة لرفع كفاءته الاقتصادية وتعزيز قدرته على الاستدامة المالية في الأجل الطويل، مما يتطلب إعادة النظر في نظام التأمينات والمعاشات، بهدف تحقيق العدالة بين كافة أطراف المنظومة من الخزانة العامة للدولة، وصندوقي التأمينات والمعاشات، والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات، بالإضافة إلى أصحاب الأعمال، بما يساهم في معالجة مشكلة انخفاض قيمة التأمينات والمعاشات ، خاصة بالنسبة لذوي المعاشات المنخفضة التي لم تعد قادرة علي مواجهة ارتفاع الأسعار الناتجة عن رفع الدعم .

وتجري الدولة حاليا بعض الإصلاحات لنظام المعاشات في مصر، بهدف زيادة الحد الأدنى للمعاشات "والمساهمات" من أجل توفير بعض الحماية لأصحاب المعاشات الذين ينتمون إلى الطبقات الأفقر، وتبلغ تقديرات مساهمة الخزانة العامة في صناديق المعاشات نحو ٦٢ مليون جنيه في موازنة ٢٠١٨/٢٠١٧. [1]

تقييم برامج الحماية الاجتماعية

حول تقييم برامج الحماية الاجتماعية في مصر، يمكن ان نعرض لبعض المشكلات التي يمكن ان تؤثر على دور هذه البرامج في عملية التنمية منها ما يلي:

تعاني برامج الحماية الاجتماعية من سوء توزيع الموارد حيث يتم تخصيص نحو ٢٠٥,٩ مليون جنيه للدعم السلعي بنسبة ٦١,٩% من اجمالي دعم المنح والمزايا الاجتماعية ، بينما يتم تخصيص نحو ٩٤,٧٤٢ مليون جنيه بنسبة ٢٨,٥% لبرامج الدعم النقدي والمنح والخدمات الاجتماعية ، ونحو ٩,٩٦٩ مليون جنيه بنسبة

(١) - وزارة المالية، البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧، ص٧٨.

٣% لدعم مجالات التنمية والأنشطة الاقتصادية ، وهو ما يشير الي ان اغلبية برامج الحماية الاجتماعية في مصر في شكل دعم سلعي للطاقة والمواد الغذائية ، وانخفاضها بالنسبة لبرامج الخدمات الاجتماعية ، واشد انخفاضا بالنسبة لمجالات التنمية والأنشطة الاقتصادية .

بالرغم من اسهام برامج الحماية الاجتماعية في مصر من تخفيف الأثار الإصلاحية على الطبقات الفقيرة والأشد فقرا، إلا أن الطبقة المتوسطة تظل الأكثر تأثرًا وشعورًا بالتأثيرات الكبيرة الناجمة عن الإجراءات الإصلاحية في الاقتصاد، وتظل هناك حاجة إلى برامج أخرى ضمن حزمة متكاملة لمعالجة احتياجات هذه الطبقة، حتى لا تنزلق للطبقة الفقيرة.

معاش الضمان الاجتماعي المقدم الى العديد من الفئات التي ليس لها مصدر للدخل والذي يتراوح ما بين ٣٥٠/٤٠٠ جنيها شهريا ليس كافيا للأسرة الفقيرة لكي يحقق لها التحسن في مستوى الحياة الاجتماعية، ولن يخرج بهذه الاسر من دائرة الفقر، الأمر الذي يحتاج الي إعادة النظر، من خلال توسيع نطاق المستفيدين ليشمل الأسر الفقيرة من ناحية، ورفع الحد الأدنى للاستحقاق من ناحية اخري.

عدم اكتمال قاعدة البيانات للفئات المهمشة والأولي بالرعاية، مما ادي الي وجود فجوة في تكافؤ توزيع الخدمات جغرافيا، وإتاحة الحد الأدنى من الخدمات في المناطق الأكثر احتياجا، ومن ثم عدم استفادة عدد كبير من الفقراء ومحدودي الدخل من هذ البرامج.

الخاتمة

تناولت الدراسة في المبحث الأول الإطار النظري للاقتصاد التضامني، والمتعلق بنشأة ومفهوم الاقتصاد التضامني وأهدافه وأهم مكوناته، والموقع الذي يحتله هذا النمط الاقتصادي عالميا ، وقد بينت الدراسة أن السياقات النظرية المختلفة التي قدمت حول الاقتصاد التضامني ماهي الا مفاهيم متقاربة تتفق جميعها في نمط العمل والأليات والأهداف ، وأن هذا النمط الاقتصادي، ينطلق من خلال عدة مرتكزات أساسية تقوم علي المشاركة الديموقراطية للأفراد في تحقيق التنمية ، ويرسخ لقيم المساواة وتكافؤ الفرص والتوزيع العادل للثروة ، ويعمل من خلال مجموعة من الأدوات تختلف فيما بينها من حيث الأشكال والأساليب التنظيمية التي تنتهجها، من تلك الأدوات المنظمات التضامنية الفردية، والمنظمات الحكومية التي تسعي الي تنفيذ السياسة الاجتماعية للدول ، بالإضافة الي منظمات المجتمع الدولي ذات الصلة بالتنمية الاجتماعية ، وهي كلها أدوات تركز علي الانسان بوصفه محور وهدف للتنمية .

ثم ناقشت الدراسة في المبحث الثاني اهم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد التضامني، وانتهت الدراسة الي ان الاقتصاد التضامني بكافة مكوناته وألياته ، لم يعد يقتصر دوره على تقديم الرعاية والإعانات الاجتماعية فحسب ، بل أصبح يقوم بدور رئيسي في تحقيق التنمية بمفهومها المستدام ، وهو ما أكدته العديد من الدراسات ، وأقرته العديد من الدول والمنظمات الدولية ، ذلك لأن خطط التنمية المدفوعة باعتبارات اجتماعية من شأنها تقوية الروابط الاجتماعية وتحسين الإنتاج، وتراكم رأس المال الاجتماعي، وتعزيز قدرة المجتمعات على تحقيق الرفاهة الاقتصادية للأفراد، والحفاظ على الموارد البيئية وتعظيم الاستفادة منها، ومن ثم فإن الاقتصاد التضامني بوصفه قطاعا اقتصاديا مستقلا يمكن ان يعمل جنبا الي جنب مع كلا من

القطاعين الحكومي والخاص، ويعد مرتكزا ومحورا رئيسيا يجب طرحه في استراتيجية التنمية المستدامة .

اما المبحث الثالث فقد تعرض لدراسة حالة جمهورية مصر العربية، من خلال استعراض واقع الاقتصاد التضامني، ودوره في تحقيق التنمية الشاملة في مصر، وكشفت الدراسة أن قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يعد قطاع حيوي في جمهورية مصر العربية، وأنه يعمل من خلال عدة منظمات غير حكومية أهمها التعاونيات والجمعيات الأهلية، واخري حكومية تسعي الي تنفيذ أهداف السياسة الاجتماعية للدولة، منها جهاز تنمية المشروعات، وبرامج الحماية الاجتماعية؛ غير ان هذه التنظيمات تواجه العديد من المشكلات التي تؤثر على دورها التنموي.

وبعد مناقشة الدراسة للتساؤلات الرئيسية التي تثيرها اشكاليتها الأساسية سعيا لتحقيق أهدافها، فقد استطعنا ان نصل الي بعض النتائج والتوصيات التالية:

أولا: النتائج

ان السياقات النظرية المختلفة التي قدمت حول الاقتصاد التضامني ماهي الا مضامين متقاربة تتفق جميعها في نمط العمل والأليات والأهداف، وأن الاقتصاد الاجتماعي او التضامني يشير الي أنشطة اقتصادية واجتماعية وثقافية تقوم بها مؤسسات تضامنية حكومية وغير حكومية لا تهدف الي تحقيق الربح بقدر ما تهدف الي تحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية للأفراد داخل المجتمع.

ان العديد من دساتير الدول والمنظمات الدولية، قد اعترفت بالاقتصاد التضامني كنمط اقتصادي له أهميته في تحقيق التنمية الشاملة، غير ان معظم الدول لم تقم باعتماد إطار تشريعي واضح لأليات ومكونات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لتوفير الحماية الضرورية لهذا القطاع.

ان الاقتصاد التضامني بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية ومن خلال دوره في مكافحة الفقر، والحد من التضخم، وتوفير فرص العمل، كما انه يعد مدخلا هاما لدمج القطاع غير المنظم، وتراكم رأس المال الاجتماعي، إضافة الي دوره في تحقيق التماسك الاجتماعي والعدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة والدخل، وخلق مناخ من المشاركة التضامنية والاعتماد على الذات والتمكين للفئات المهمشة، وخلق أدوات تمويلية جديدة، لم يعد مجرد قطاع إصلاحي ينحصر دوره في وقت الأزمات فحسب، وانما أصبح شريكًا أساسيا لا غنى عنه في عملية التنمية ، مما يوجب علي الحكومات طرحه كمحور رئيسي ومرتكز أساسي في استراتيجية التنمية

ان الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في جمهورية مصر العربية بتنظيماته الحكومية وغير الحكومية يعد قطاع حيوي له ادواته التي يعمل من خلالها، ومؤهل لأن يكون شريك أساسي للقطاعين الحكومي والخاص لتحقيق استراتيجية التنمية؛ الا انه وبالرغم من دور التنظيمات التضامنية، توجد مجموعة عوامل تؤثر في صياغة الدور التنموي لهذه التنظيمات، بعضها سياسي وبعضها اقتصادي والبعض الآخر منها ثقافي واجتماعي.

ثانيا : التوصيات

دمج ثقافة الاقتصاد التضامني في الاستراتيجيات التنموية، وإطلاق حوارات ونقاشات مع المنظمات التضامنية الفردية، لبناء شراكات متينة، بهدف تخفيف القيود القانونية والإدارية، التي تعوق التوصل إلى حلول اقتصادية ابتكارية لتلبية الاحتياجات الاجتماعية.

إتاحة بيئة مواتية لنمو مبادرات الاقتصاد الاجتماعي التضامني وانتشارها، من خلال وضع وتطبيق إطار تشريعي يشجع وييسّر إجراءات إطلاق وتسجيل المبادرات التضامنية من المجتمع والتعاونيات والمؤسسات الاجتماعية.

نشر القيم والمبادئ الأساسية للاقتصاد الاجتماعي التضامني وترسيخ مبدأ المشاركة التضامنية عبر مختلف المنتديات الإعلامية، وادراجه ضمن المناهج المدرسية والجامعية، وهو ما فعلته تونس عندما أدرجت ريادة الأعمال الاجتماعية في نظامها التعليمي، وإطلاق برنامج دراسات عليا خاص في هذا المجال.

اتخاذ المزيد من الخطوات من خلال تنفيذ مشروعات كثيفة العمالة، وتوسيع نطاق التمويل متناهي الصغر، وتقديم حوافز للاستثمار، لتقنين أوضاع القطاعات غير الرسمية خاصة في المناطق المهمشة، كذلك تأمين التمويل لمشاريع ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي التضامني إلى حين تحقيق الاستدامة الاقتصادية التي تسعى إليها، دون اشتراط الإشراف التام عليها أو احتكارها، بغية تحقيق أهدافها.

اعتماد إطار قانوني يقوم بإدخال معيار "المنفعة الاجتماعية" باعتباره مقياس لجودة الأداء في النشاط الاقتصادي، وسرعة ادخال التعديلات المطلوبة منذ ثلاثين عاما على قانون التعاونيات، إضافة الي ادخال التعديلات على قانون الجمعيات ألأهلية ليسهل قيامها بدورها الاقتصادي والاجتماعي.

الاستعانة بالتجارب الدولية التي اعتمدت في خططها التنموية على الاقتصاد التضامني، من خلال نقل ما هو قائم في تجارب دولية وتوطينها في الداخل، من منطق الاسترشاد وليس التقليد أو المحاكاة، على نحو ما تحاول الحكومة المغربية القيام به بالاطلاع على التجربة الفرنسية.

إنشاء مجلس اقتصادي واجتماعي وطني، يشكل من ممثلين عن منظمات الاقتصاد التضامني، يتولى التنظيم والاشراف على قطاع الاقتصاد التضامني، بوصفه قطاعا مستقلا، يقود نحو تحقيق التنمية المستدامة.

أولا: المراجع العربية

الكتب

١. حيدر غيبة، ماذا بعد إخفاق الرأسمالية والشيوعية؟ نحو ايديولوجية جديدة للتوازن الاقتصادي والاجتماعي، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت، ٢٠١٤.

٢. طلعت مصطفى السروجي، منال عبد الستار فهمي، السياسة الاجتماعية، جامعة حلوان، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي ،٢٠١٥.

٣. على الدين هلال، النظام السياسي المصري: بين إرث الماضي وآفاق المستقبل ١٩٨١-٢٠١٠، الطبعة الأولي، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠١٠.

٤. كارل بولايني، التحول الكبير "الأصول الاقتصادية والسياسية لزمننا المعاصر "، ترجمة. محمد فاضل الطباخ، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولي، بيروت، ٢٠٠٩.

٥. مجيد مسعود، التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، عالم المعرفة، العدد ٧٣، ١٩٨٤.

٦. محمود منصور عبد الفتاح، المدخل التعاوني لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تونس، ٢٠١٢.

الدراسات والبحوث العلمية

٧. انجي محمد عبد الحميد، دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي، دراسة حالة الجمعيات الأهلية في مصر، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، سلسلة دراسات وأبحاث، العدد الأول، القاهرة، ٢٠١٠.

٨. عبد الحميد إسماعيل خلف، الجمعيات الأهلية في مصر، مجلة العلوم الاجتماعية، المملكة العربية السعودية، نوفمبر ٢٠١٥.

٩. عالية المهدي، الاقتصاد التضامني في مصر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، سبتمبر، القاهرة ،٢٠١٧.

١٠. ماجد ابوالنجا الشرقاوي، نحو رؤية لتفعيل دور التعاونيات الزراعية كمخل للتنمية الريفية في مصر، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، علمية محكمة، العدد ابريل ٢٠١٤.

١١. دراسة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الأمانة العربية، بيئة الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، التحديات الراهنة والفرص، القاهرة، ٢٠١٤.

١٢. محمد سيد عبد الحميد خليل، فاعلية مؤسسات المجتمع المدني في مصر ٢٠١٦، دراسة بحثية، المركز العربي الديموقراطي، القاهرة، ٢٠١٧.

١٣. محمد عبد الفتاح القصاص، حين تنفصل التنمية عن العدالة الاجتماعية، مجلة بدائل، العدد الثامن، صيف ٢٠٠٧، ص. ١٤- ١٥.

١٤. دراسة المركز المصري لدراسات السياسات العامة، إصلاح مناخ الأعمال والمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر في مصر. "مشكلات التمويل متناهي الصغر" ٢٠١٧.

١٥. نهلة زيتون، برامج الحماية الاجتماعية في مصر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٧.

١٦. وليد خصام، العلاقة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والنمو السكاني، دراسة تحليلية، رسالة ماجيستير، جامعة باتنة الجزائر ٢٠١٠.

المؤتمرات والندوات

١٧. اتحاد المصارف العربية، ابتكارات التكنولوجيا المالية ومستقبل الخدمات المصرفية، المؤتمر المصرفي العربي العام، القاهرة ،٢٠١٨.

١٨.اجتماع خبراء الأمم المتحدة المعني بتسخير ميزة التعاونيات لبناء عالم أفضل، أديس أبابا، ٤-٦ سبتمبر ٢٠١٣.

١٩. احمد عبد الظاهر، استراتيجية الحركة التعاونية في مصر ٢٠٣٠، ندوة الأهرام التعاوني ٢٠١٧.

٢٠. احمد عبد الظاهر، دراسة حالة التعاونيات المصرية، بحث مقدم في الندوة القومية حول " واقع الحركة التعاونية العربية "، الاتحاد التعاوني العربي، منشورات منظمة العمل العربية، في الفترة ٨-١٠ سبتمبر ٢٠١٢.

٢١. احمد عبد الظاهر، دور التعاونيات في تعزيز فرص التنمية الشاملة، الندوة القومية، منظمة العمل الدولية، شرم الشيخ -جمهورية مصر العربية، ٢٣-٢٥ نوفمبر ،٢٠١٤.

٢٢. أماني قنديل، دور الجمعيات الأهلية في تنفيذ الأهداف الإنمائية في مصر، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الخامس للمجلس القومي للمرأة، ١٤-١٦ مارس ٢٠٠٥.

٢٣. ايثار عبد الهادي محمد، سعدون محمد سلمان، دور منظمات ريادة الأعمال في التنمية الاقتصادية، الملتقي الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، ٢٢-٢٣ نوفمبر ٢٠١١.

٢٤. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لجنوب غربي آسيا " الإسكوا"، العدالة الاجتماعية في السياسات العامة للدول العربية، ورقة مناقشة قدمت خلال الدورة الوزارية الثامنة والعشرين للإسكوا، تونس، سبتمبر ٢٠١٤.

٢٥.اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا) "الموارد المالية ورأس المال المخاطر وريادة الأعمال في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٧.

٢٦. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وجامعة الدول العربية، الوثيقة الختامية للاجتماع التحضيري للمنتدى العربي الثالث حول التنمية المستدامة والدورة الثانية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة" بيروت ٢٠١٦/٤/١٤.

٢٧. المعهد الأوربي للبحوث المتعلقة بالمنشآت التعاونية والاجتماعية، تقرير المؤتمر المتعلق بتعزيز فهم التعاونيات من أجل عالم أفضل، الذي نظمه معهد البحوث والتحالف الدولي للتعاونيات، في البندقية، إيطاليا، يومي ١٥ و١٦ مارس ٢٠.

٢٨. ماهر المحروق، "سياسات حماية المنشآت الصغيرة والمتوسطة – أثر دعم المبادرات العربية في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة" المؤتمر العربي الرابع لتنمية الموارد البشرية، مركز الملك فيصل للمؤتمرات – الرياض، المملكة العربية ال سعودية٢٠١١.

٢٩. منظمة العمل الدولية ILO مذكرة مفاهيم المنظمة رقم ١ " فرص العمل وسبل العيش في صميم برنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٣٠. منظمة العمل الدولية، دور الاقتصاد التضامني (التعاونيات) في زيادة فرص التشغيل، مؤتمر العمل العربي الدور ٤٣، ١٠-١٧ ابريل، القاهرة ٢٠١٦.

٣١. المؤتمر الإقليمي الثلاثي لمنظمة العمل الدولية بشأن الاقتصاد الاجتماعي، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ١٩-٢١ أكتوبر ٢٠٠٩.

التقارير الدولية والوطنية

٣٢. تقرير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، الشعبة الإحصائية، دراسة في الأساليب، السلسلة واو، العدد ٩١، دليل المؤسسات غير الربحية في نظام الحسابات القومية، نيويورك ٢٠٠٥.

٣٣. تقرير الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ESCWA، سلسلة السياسات العامة، الاقتصاد التضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية، العدد ٤ ،٢٠١٤.

٣٤. تقرير البنك الدولي لجنة النمو والتنمية، النمو في البلدان النامية في فترة ما بعد الأزمة، التقرير الخاص حول تداعيات الأزمة العالمية عام ٢٠٠٨-٢٠١٠.

٣٥. تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة " دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية وتنفيذ السنة الدولية للتعاونيات " الدورة السادسة والثلاثون ١٣ يوليو ٢٠١١.

٣٦. تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، القضاء على الفقر بجميع صوره وابعاده وتشجيع التنمية المستدامة وتعزيز الفرص والتصدي للتحديات ذات الصلة، مايو ٢٠١٧.

٣٧. تقرير صندوق النقد الدولي ٢٠١٥. حالة الاقتصاد المصري.

٣٨. تقرير مركز ولفنلسون للتنمية الاجتماعية بالتعاون مع كلية الإدارة الحكومية بدبي ومركز صلتك الريادة المجتمعية في الشرق الوسط نحو تنمية مستدامة لجيل المستقبل، متاح على الموقع الالكتروني خطة عمل البنك الدولي ٢٠١٦.

٣٩. البنك المركزي المصري، مشكلات التمويل متناهي الصغر في مصر، سلسلة أوراق سياسات، ٢٠١٧.

٤٠. تقرير الهيئة العامة للرقابة المالية، وحدة الرقابة على التمويل متناهي الصغر للجمعيات والمؤسسات الأهلية، الربع الثالث ٢٠١٨.

٤١. التقرير الاحصائي الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ٢٠١٨.

٤٢. تقرير التنمية البشرية الصادر عن معهد التخطيط القومي بالقاهرة، سنة ٢٠٠٥.

٤٣. تقرير التنمية البشرية، " التنمية البشرية للجميع " ٢٠١٨

٤٤. بيان مشروع الموازنة العامة للدولة ٢٠١٨/٢٠١٧، وزارة المالية ص٨٣.

٤٥. دستور جمهورية مصر العربية، الجريدة الرسمية ٢٠١٢.

٤٦. دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤، الجريدة الرسمية ٢٠١٤.

ثانيا: المراجع الأجنبية

1- *Studies and scientific research*

47. Sabeti, H. (2017). The fourth sector is a chance to build a new economic model for the benefit of all. World Economic Forum, 8 September. (Article as part of Sustainable Impact Summit) Available from.

48. *Barton A.Larson and others eds(2007). Sustainable development: research advances (New York: nova science publishers.*

49. *Food and Agriculture Organization of the United Nations، International Fund for Agricultural Development and World Food Program me. Agricultural Cooperatives: paving the way for food security and rural development (2012) Available from*

50. *Samer Abu-Saifan, (2012). Social Entrepreneurship, Definition and Boundaries, Technology Innovation Management Review February 2012.*

51. *Michelle. Synergy (2006). Strategic Advantage CO-operatives' and Sustainable Development, university of SASKATCHEWW AN.*

52. *Christensen، Karina Skovvang (2004)." A Classification of the Corporate Entrepreneurship Umbrella: Labels & Perspectives". International Journal of Management Enterprise Development، Vol.1، No.4.*

53. *François Espagne (2008), Economie Sociale et Solitaire: histoire et velour's; Forum régional de l'emploi dans*

l'économie social et solidaire en Rhône-Alpes Lyon, 11 janvier .

54. *Gunter, Bernhard G., and Hoeven, Rolph van der (2004), the social dimension of globalization, A review of the literature, International Labour Review, Vol. 143, No. 1-2.*
55. *Hiesos (1999) "working with NON- government using Bank Fund "work in hoped No (16), world vision, New York.*
56. *Moulaert, F., & Ailenei, O. (2005). Social economy, third sector and solidarity relations: A conceptual synthesis from history to present. Urban studies..*
57. *Ortiz, Isabel, (2007). Social Policy, Department for Economic and Social Affairs (UNDESA), United Nations, New York, June.*
58. *Pierre Llau,(2006). Vers une Economie Solitaire: L'expérience du Commerce Equitable, Revue Economie et Management, Université Tlemcen, N5 Juin.*
59. *Polat, Hussein. (2010). "Cooperatives in the Arab World: Reaffirming their validity for regional and local development". Background Paper discussed in ILO Sub-Regional Workshop. Beirut.23-26 November.*

60. *Schneider. N. (2016). "The rise of cooperatively owned internet. Platform cooperativism gets a boost", The Nation, October 31, 2016,*

61. *Spouse a Buse (2008) ʃStrategic Planning، Encyclopedia of Social Work، VoL 4, 20th edition Oxford، N.S.A.W press.*

62. *Utting ،P. (2016). Mainstreaming Social and Solidarity Economy: Opportunities and Risks for Policy Change. UNTFSSE, Background Paper.*

63. *VOOT Hiesos (1999)"working with NON-government using Bank Fund "work in hoped No (16). World vision, New York.*

2-Reports and conferences

64. *Centre International de formation de l'Organisation international du Travail «Economie sociale et solidaire : noter chemin commun vers le travail décent», Deuxième édition de l'Académie sur l'Economie Sociale et Solidaire, 24-28 Octobre 2011, Montréal, Canada, Certler*

65. *FAIRTRADE International. Unlocking the Power: Annual Report 2012-2013.*

66. *International Monetary Fund (IMF), "Arab Republic of Egypt: Request for Extended Arrangement under the*

Extended Fund Facility-," Country Report No. 17/17, January 2017.

67. *GECES Social enterprises and the social economy going forward -Acall for action from the Commission Expert Group on Social Entrepreneurship ،Wed Jul 12 09:22:04 CEST 2017.*
68. *UNIDO - The Role of the Social and Solidarity Economy - in Reducing Social Exclusion. BUDAPEST CONFERENCE 1–2 JUNE 2017 Report*
69. *UNITED Nation Development program "NON-government,, Organization in Islamic Republic & Iran : AsItation Analysis " UNDB Iran , 1998.*
70. *UNITED Nation Development program "NON- government, Organization in Islamic Republic & Iran: AsItation Analysis " UNDB Iran, 1998.*
71. *UNITED Nations Research Institute for Social Development, Social and solidarity finance: Tensions, opportunities and transformative potential. Conceptnote , UNRISD, workshop.pdf [6 February,2017.*

3- Web sites

https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/-dgreports/-dcomm/documents/statement/wcms_205840.pdf

shababinclusion, Org ،.www

https://www.thenation.com/article/the-rise-of-acooperatively-

http://www.ripess.eu/the-geces-2016-report/

http:// www.timreview.ca 22

http://www.unrisd.org/80256B42004CCC77/(httpInfoFiles)/0E7405B8843

http://www.sustainabledevelopment:sdg/org.un

hdr.undp.org/sites/default/files/HDR2016_AR_Overview_Web.pdf https://wfto.com/events/international-fair-trade-summit-lima-16-19-sept-2018

https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/2015/09

https://www.albankaldawli.org/ar/news/immersive-story/2018/10/17/going-above-and-beyond-to-end-poverty

http://gate.ahram.org.eg/News/1562441.aspx

acpss.ahram.org.eg/News/16390.aspx

http://www.uabonline.org

E/ESCWA/ SDD/Paper Technical/2014

http://unsse.org/wp-content/uploads/2014/08/2016-11-14_091602.gif

https://www.weforum.org/agenda/2017/09/fourth-sector-chance-to-build-new-economic-model/

http://www.ripess.eu/the-geces-2016-report/

http://www.fao.org/docrep/016/ap431e/ap431e.pdf

https://news.un.org/ar/audio/2016/11/357492